



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بلحاج بوشعيب

- عين تموشنت -



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل إقتصادي وإستشراف

تحت عنوان:

الضرائب كآلية لمعالجة الأزمات الاقتصادية في الجزائر دراسة

تحليلية قياسية من 1999 الى 2021

تحت إشراف :

د.بوطوبة محمد

من اعداد الطالبين:

✓ ضحوة كمال

✓ شفور روبية أسامة هوارى

أعضاء لجنة المناقشة

|        |                               |                       |
|--------|-------------------------------|-----------------------|
| رئيسيا | جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت | د. عبد الباقي حياة    |
| مشرفا  | جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت | د.بوطوبة محمد         |
| ممتحنا | جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت | د. بن عامر عبد الكريم |

السنة الجامعية 2022/2021



# الإهداء

(اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما نافعا ولسانا  
ذاكرا وقلبا خاشعا وجسدا على البلاء صابرا)

الحمد لله الذي وفقنا لهذا و لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله  
أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى أُمي الغالية حفظها الله وأبي  
العزيز الذي علمني أن الحياة كفاح و نضال و إخوتي و أخواتي  
وبالأخص كوثر ورضوان و فقههم الله في حياتهم وأصدقائي رفقاء  
دربي

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي  
ونسيهم قلمي

أسامة

# الإهداء

أولا وقبل كل شيء نحمد الله ونشكره شكرا وحمدا كثيرا. والصلاة  
والسلام على أشرف خلق الله محمد بن عبد الله  
إلى اللذان ربباني على الفضيلة، و أرشداني إلى طريق أهدي لهما هذا  
العمل وإلى إخوتي وأخواتي علي ونوال وإيمان  
كل من أصدقائي اللذين أكن لهم كل الإحترام والتقدير  
وإلى كل من شاركني العمل سواء من قريب أو بعيد  
وفي الأخير نسأل من الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة

كمال

## شكر و تقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه  
فإن لم تستطيعوا فادعوا له)

نحمد الله عز وجل ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " بوطوية محمد " الذي رافقنا  
طيلة هذا البحث وأمدنا بالمعلومات والنصائح راجين من الله عز وجل أن  
يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله كل خير.

وكذلك الشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أول المراحل  
الدراسية حتى هذه اللحظة.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون.

# فهرس المحتويات

| الصفحة | المحتويات   |
|--------|---|
|        | الشكر   |
|        | الاهداء   |
|        | الفهرس  |
|        | قائمة الجداول   |
|        | الملخص  |
| أ-ج    | المقدمة العامة  |
| 01     | الفصل الأول : أدبيات الدراسة النظرية                                      |
| 02     | مقدمة الفصل الأول   |
| 03     | المبحث لأول : واقع الضرائب في الجزائر                                     |
| 03     | المطلب الأول : ماهية الضرائب وتقسيماتها                                   |
| 04     | مطلب الثاني : معدل الضريبة  |
| 08     | مطلب الثالث : الإصلاح الضريبي في الجزائر                                  |
| 09     | مطلب الرابع : السياسة المالية للدولة عن طريق الضرائب                      |
| 12     | مبحث الثاني : الأزمات الاقتصادية في الجزائر                               |
| 12     | مطلب الأول : الأزمة البترولية لسنة 1986                                   |
| 13     | مطلب الثاني : أزمة 1999   |
| 13     | مطلب الثالث : أزمة 2009   |
| 14     | مطلب الرابع : أزمة 2014   |
| 15     | مطلب الخامس : أزمة السيولة لسنة 2020                                      |
| 16     | مبحث الثالث : الدراسات السابقة  |
| 16     | مطلب الأول : دراسات العربية   |
| 18     | مطلب الثاني : دراسات الأجنبية   |
| 21     | خلاصة الفصل   |
| 22     | الفصل الثاني : الضرائب كحل لتخفيف الأزمات في الجزائر                      |
| 23     | مقدمة الفصل الثاني  |
| 24     | مبحث الأول : تعديلات على الضرائب والرسوم بسبب أزمات الاقتصادية في الجزائر |
| 24     | مطلب الأول : أهم التعديلات على الضرائب والرسوم بسبب أزمة 1986             |

|    |   |
|----|---|
| 27 | مطلب الثاني : أهم التعديلات على الضرائب والرسوم بسبب أزمة 1999      |
| 31 | مطلب الثالث : أهم التعديلات على الضرائب والرسوم بسبب أزمة 2009      |
| 34 | مطلب الرابع : أهم التعديلات على الضرائب والرسوم بسبب أزمة 2014      |
| 36 | مطلب الخامس : أهم التعديلات على الضرائب والرسوم بسبب أزمة 2020      |
| 42 | مبحث الثاني : أثر الأسعار البترول على الإيرادات الضريبية في الجزائر |
| 43 | المطلب الأول: صياغة نموذج القياسي و التقدير                         |
| 44 | مطلب الثاني : تقدير النموذج القياسي                                 |
| 48 | خلاصة الفصل   |
| 50 | خاتمة العامة  |
| 53 | قائمة المراجع   |



# قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول  | الصفحة |
|------------|---|--------|
| (01-01)    | الإخضاع الضريبي لدخل إجمالي   | 05     |
| (02-01)    | المداخل الخاضعة للاقتطاع من المصدر  | 07     |
| (03-01)    | السلم الضريبي على الدخل الإجمالي  | 08     |
| (04-02)    | تطورات أسعار البترول و الجباية البترولية والضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية                                   | 26     |
| (05-02)    | التعريف الجمركية للمنتوجات بالنسبة للرسم على القيمة المضافة   | 28     |
| (06-02)    | الضريبة على الدخل الإجمالي 1998   | 29     |
| (07-02)    | مبلغ رسم التطهير حسب عدد السكان في البلديات   | 30     |
| (08-02)    | الضريبة على الدخل الإجمالي 2008   | 31     |
| (09-02)    | معدلات الاستفادة من التخفيض   | 32     |
| (10-02)    | نسبة المداخل من الضرائب مقارنتا بسعر البترول  | 33     |
| (11-02)    | قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة   | 34     |
| (12-02)    | المداخل المتأتية من الإيجار المدني للأملاك العقارية   | 38     |
| (13-02)    | الأنشطة الخاضعة لأرباح الشركات والضريبة الجزائرية   | 38     |
| (14-02)    | قسط الفوائد الناتجة على المبالغ المدونة في دفاتر أو حسابات الادخار الخاص  | 40     |
| (15-02)    | نسبة اقتطاع من المصدر الضريبة على الدخل الإجمالي للمدائل التي يحققها الأشخاص الذين يوجد موطنهم الجبائي خارج الجزائر | 40     |
| (16-02)    | نتائج تقدير النموذج الخطي للإيرادات العادية خلال الفترة 1984-2022   | 44     |

# المُلخصات

## الملخص باللغة العربية:

مرت الجزائر بعدة أزمات اقتصادية مثمثة أغلبها في انهيار أسعار المحروقات. ما دفعها إلى إجراء عدة إصلاحات في النظام الضريبي وذلك بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتخفيف من آثار الأزمات الاقتصادية. حيث تعتبر الضرائب على أرباح الشركات أكثر فعالية في تخفيف من حدة أزمات نتيجة تعلقها بإنتاج مستمر و يد عاملة شغالة أما الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة أثبتت الدراسة بعدم فعاليتها نتيجة ارتباطهما بالفرد الواحد.

**كلمات مفتاحية :** معدل ضريبة، أزمة اقتصادية، أسعار محروقات، ضريبة على دخل إجمالي، رسم على قيمة مضافة، ضريبة على أرباح شركات.

### الملخص باللغة الفرنسية:

L'Algérie a traversé plusieurs crises économiques, la plupart dans l'effondrement des prix du carburant. Cela l'a incité à procéder à plusieurs réformes du système fiscal en restructurant l'économie nationale et en atténuant les effets des crises économiques. Là où les impôts sur les bénéfices des sociétés sont jugés plus efficaces pour atténuer les crises en raison de leur lien avec une production continue et une main-d'œuvre active, quant à l'impôt sur le revenu global et la taxe sur la valeur ajoutée, l'étude a prouvé leur inefficacité en raison de leur association avec un seul individu.

Mots clés : Taux d'imposition, crise économique, prix du carburant, impôt total sur le revenu, taxe sur la valeur ajoutée, impôt sur les bénéfices des sociétés.

### ملخص باللغة الإنجليزية:

Algeria has gone through several economic crises, mostly represented by the collapse of fuel prices. This prompted it to carry out several reforms in the tax system by restructuring the national economy and alleviating the effects of economic crises. Where taxes on corporate profits are considered more effective in alleviating crises as a result of their connection to continuous production and a working workforce. As for the tax on total income and the value-added fee, the study proved their ineffectiveness as a result of their association with a single individual.

Key words : Tax rate, economic crisis, fuel prices, total income tax, value-added tax, corporate profits tax.

# المقدمة العامة

مقدمة:

عرفت الجزائر منذ استقلال النظام الاشتراكي في تميمتها الاقتصادية وسياستها الاجتماعية، معتمد على القطاع الزراعي بعد لاستقلال وعند تأميم المحروقات سنة 1971 تحولت إلى اعتماد على القطاع الأحفوري لتتحدد سياستها الاقتصادية بعدها بانتهاج سياسة توسعية عندما ترتفع أسعار المحروقات وسياسية انكماشية عندما تنخفض أسعاره. وهذا ما يجعلها تتعرض لخلل توازني عند أي انهيار في أسعار المحروقات. وباستقراء التاريخ عرفت الجزائر عدة أزمات كان سببها انهيار في أسعار المحروقات تمثل أولها في سنوات الثمينات، حيث بدا انخفاض أسعار البترول من سنة 1983 بوتيرة متسارعة إلى أن انهارت سنة 1986 مخلفتا آثار سلبية على اقتصاد الجزائري بحيث اعتبرت هذه الفترة بأسوأ مرحلة مرت عليه. بحيث تقلصت عائدات الجبائية البترولية التي تحتل المرتبة الأولى من حيث الإيرادات التي تحصل عليها الدولة لتمويل ميزانياتها. لتتولى بعدها عدة أزمات متشابهة لهذه الأزمة لكن كانت متفاوتة الخطورة. مثل أزمة 1999 التي لم تدم طويلا مرورا بأزمة 2009 التي كانت ظرفية وصولا إلى أزمة 2014 التي تعتبر شبيهة بدرجة كبيرة لأزمة 1986. ولا ننسى كذلك أزمة سنة 2020 التي ارتبطت بإشكالية السيولة نتيجة انتشار وباء كوفيد19.

إن هذه الأزمات التي وقعت جعلت الدولة تتدخل عن طريق سياستها المالية المتمثل أغلبها في النفقات الحكومية تقليل الواردات ومحاولة الزيادة في الصادرات لتخفيف من حدتها. تعتبر الضريبة احد أدوات السياسة المالية التي يمكن لدولة التدخل من خلالها لمعالجة بعض اختلالات المالية ولعل، الإصلاحات الضريبية التي عرفت الجزائر سنة 1992 تعبر عن مؤشر لتصحيح الاختلالات الناجمة عن أزمات الاقتصادية.

وضمن هذا جاء موضوعنا الذي يتمثل في "الضرائب كآلية لمعالجة الأزمات الاقتصادية في الجزائر". حيث يمكن صياغة اشكاليتنا كما يلي:

- هل تعتبر الضرائب كآلية لتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية متمثلة في انهيار أسعار محروقات؟

ومن خلال اشكاليتنا المطروحة نحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التي تطرقنا إليها:

- ما هي أهم الإصلاحات الضريبية التي تناسبت مع الأزمات الاقتصادية التي عرفت الجزائر؟
- كيف استطاعت الدولة من خلال السياسة المالية المتمثل في الضرائب من حل هذه الأزمات الاقتصادية؟

- هل من آثار عن سياسة المالية لتدخل الدولة من جانب الضرائب؟

وللإجابة على هذه التساؤلات قدمنا الفرضيات التالية:

- بحدوث الأزمة تلجأ الدولة إلى الضرائب بخفض معدلاتها لتخفيف من حدة الأزمة.
- تعتبر الضريبة أداة للإصلاح الاختلالات في الميزانية العامة للدولة ولا يمكن اعتبارها معالجة للازمات التي تقع.

لاختيار الفرضية المناسبة قسمنا موضوع بحثنا إلى مقدمة و فصلين ثم خاتمة. حيث في الفصل الأول كان عبارة عن دراسة نظرية لضرائب و علاقتها بالأزمات، أما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسة تحليلية لقوانين المالية من سنة 1985 إلى غاية 2021 إلى جانب المنهج التجريبي للبحث عن العلاقة بين أسعار المحروقات وإيرادات الضريبة. وفي الأخير قدمنا خاتمة شاملة لموضوع بحثنا التي احتوت على أهم الاستنتاجات والنتائج التي استخلصناها من خلال مراحل البحث وتقديم بعض التوصيات لموضوع بحثنا.

### المنهج المتبع:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الفصل الأول الذي عالج الجانب النظري لموضوع بحثنا. أما الفصل الثاني فقد اعتمد على المنهج التجريبي المتمثل في الدراسة القياسية إلى جانب المنهج التحليلي المتمثل في قراءة قوانين المالية السنوية.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تلعبه الضريبة في الاقتصاد الوطني بشكل عام. كما لها تأثير مباشر على إيراداتها العامة.



وبما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية جعلها تابعة لأسعار البترول التي لا تستطيع تحكم فيها مما دفعها إلى البحث عن مصدر آخر وهي الجباية العادية التي يلزم عليها الرفع من حصيلته إيراداتها. وبذلك يمكنها التصدي للالتزامات التي تقع وتحسين الوضعية الاقتصادية من خلال التنويع الاقتصادي.

### أسباب اختيار الموضوع:

إن السبب الذي جعلنا نتطرق إلى هذا الموضوع يعود إلى أهميته بدرجة أولى إلى جانب :

- دور ضرائب في معالجة الأزمات الاقتصادية و تخفيف من حدتها.
- محاولة إتقان كل ما يتعلق بالتخصص الذي ندرسه من ناحية التحليل الاقتصادي و الاستشراف.
- اختيارنا لموضوع لم يكن سوى للإثراء معارفنا التي من شأنها أن تفيدنا في المستقبل وكذلك في المجال العلمي.

### صعوبات الموضوع:

إن أي بحث علمي لا يخلو من صعوبات ومن خلال إعدادنا للموضوع أعترضتنا مجموعة من العوائق التي تمثلت في :

- عدم توفر مراجع التي نتحدث عن تأثير الضرائب في معالجة الأزمات الاقتصادية بشكل مباشر.
- صعوبة فهمنا وقراءتنا لمواد و قوانين المالية المتعلقة بالضرائب.
- موضوع يتطلب الكثير من الوقت يتجاوز أربعة أشهر.
- صعوبة زيارة بعض مصالح الإدارة العامة لتعرف أكثر عن حثييات الموضوع.

# الفصل الأول

## أدبيات الدراسة النظرية

## مقدمة الفصل الأول :

عرف العالم عدة تقلبات وأزمات اقتصادية أثرت على معظم الدول بحث أن الاقتصاد الجزائري لم يكن بمأمن عنها وبداية من أزمة البترولية لسنة 1986 إلى أزمة السيولة سنة 2020 مما دفعها إلى عدة إصلاحات لتخفيف حدة هذه الأزمات ومن بين الإصلاحات التي قامت بها تمثلت في السياسة الضريبية لاعتبارها من أهم الأدوات التي تستخدم في السياسة المالية لدولة والتي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا الفصل حيث تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: واقع الضرائب في الجزائر

المبحث الثاني: الأزمات الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

## المبحث الأول: واقع الضرائب في الجزائر

تلعب الضرائب دورا كبيرا وهاما في السياسة المالية والاقتصادية لدولة الجزائر. وذلك من خلال خصائصها ولتحقيق أهدافها.

### المطلب الأول: ماهية الضريبة وتقسيماتها

هناك العديد من التعاريف لمصطلح الضريبة وأكثرها متشابهة مع اتفاق على تقسيماتها ومعدلاتها.

عرفها الأستاذ geston géze " باعتبارها الضريبة أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة"<sup>1</sup>.

تعريف djeston.dijebeze " كل اقتطاع أو منفعة أيا كان شكلها، تحصل عليها القوة العمومية بغية إشراك المواطنين في تحمل أعباء العامة من جهة ومن جهة أخرى بغية تحقيق أهداف سياستها الاجتماعية والاقتصادية والتنمية"<sup>2</sup>.

وفي مرجع الباحث عدلي بابلي نجد أن الضريبة تعرف بأنها " فريضة مالية إلزامية يلتزم بأدائها إلى الدولة لتحقيق نفع العام , فهي تحويل جزء من المال من الاستخدام الخاص إلى الاستخدام العام، بصرف النظر كما يعود على الممول من النفع."<sup>3</sup>

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف شامل، بأن الضريبة فريضة نقدية تفرضها الدولة على المكلفين جبرا قصد تحقيق منفعة عامة ومنه تحمل تكاليف والأعباء العامة دون أن يكون هنالك نفع خاص.

وبالنسبة إلى أقسام الضريبة نجدها تصنف إلى خمسة أنواع وهي كالتالي :

1- الضريبة الوحيدة والمتعددة: فالمقصود بضريبة الوحيدة هي أن الدولة تكتفي بفرض ضريبة واحدة أما المتعددة فهي أن الدولة تخضع مكلفين بأنواع مختلفة من الضرائب.

2- الضرائب النسبية والتصادفية : فيقصد بالنسبية أنها لا تتغير معدلها المفروض مهما تغير حجم المادة خاضعة لها إما التصاعدية تزداد كلما زادت المادة الخاضعة لضريبة.

<sup>1</sup> - عادل حشيش أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة الفن المالي للاقتصاد العام-دار النهضة العربية لطباعة والنشر بيروت ص151

<sup>2</sup> - احمد حمدي العناني.اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق.دار المعرفة اللبنانية.بيروت 1992.ص261

<sup>3</sup> - عدلي البابلي .المالية العامة والنظم الضريبية، دار الكتاب.لأردن 2009.ص105

3- الضرائب المباشرة وغير المباشرة: فرضية المباشرة تفرضها الدولة على المكلفين بشكل مباشر وسنوي أما غير المباشرة فهي التي يمكن نقل عبئها إلى الآخرين.

4-الضرائب على الأشخاص وعلى الأموال: فرضية على الأشخاص تفرض على الشخص في حد ذاته أما على الأموال فتفرض على المال في حد ذاته.

5-ضريبة العينية والشخصية: فالعينية يقصد بها إنها تفرض على المكلف دون مراعات لظروفه مثل الضرائب الجمركية أما الشخصية فهي تفرض على الأموال مع مراعات ظروف مكلف الشخصية<sup>4</sup>

### المطلب الثاني: معدل الضريبة

إن تحديد معدل الضريبة مرتبط بالأساس بنوع الضريبة فيمكن أن نفرض ضريبة بسعر واحد وبصرف النظر عن قيمة المادة الخاضعة للضريبة. ويرتفع معدل الضريبة مع ارتفاع المادة المفروض عليها.

#### 1- معدل ضريبة على الدخل الإجمالي:

انطلاقاً من نص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم لسنة 2016 : نجد أن الضريبة تؤسس بشكل سنوي "وحيدة على الدخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل وتفرض هذه الضريبة على دخل صافي الإجمالي للضريبة"<sup>5</sup>. وتتص المادة 104 أن الدخل الصافي السنوي يخضع «كما هو محدد بموجب أحكام المادة 85 من هذا القانون إلى الضريبة على الدخل الإجمالي على مستوى موطن التكليف تبعاً للجدول التصاعدي أدناه»<sup>6</sup>:

<sup>4</sup>عجاني رانية-بلعابد حليلة، اثر تحفيزات الجبائية على دعم الاستثمار المحلي في الجزائر، مذكرة ماستراكاديمي--جامعة 8ماي 1945 قالمة -

2019-2020 ص 6-7

<sup>5</sup>ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 181

<sup>6</sup>- قانون المالية 2022-جريدة رسمية /العدد 30/100ديسمبر 2021

الجدول رقم 01: الإخضاع الضريبي للدخل الإجمالي

| معدل الضريبة | قسط الدخل الخاضع للضريبة  |
|--------------|---------------------------|
| 0%           | لا يتجاوز 24000           |
| 23%          | من 240.001 إلى 480.000    |
| 27%          | من 480.001 إلى 960.000    |
| 30%          | من 960.001 إلى 1.920.00   |
| 33%          | من 1.920.001 إلى 3.840.00 |
| 35%          | أكثر 3.840.000            |

المصدر: قانون المالية لسنة 2022

نلاحظ من الجدول أن ضريبة على الدخل الإجمالي هي تصاعدية. بحيث أن الحد الأدنى المعفى من الضريبة هو 240.000 دج ويطبق هذا الجدول وفق التصاعد بالفئات فمثلا في الفئة الثانية [240.001-480.00] فإن معدل مطبق هو 23%. كما يطبق معدل الضريبة الجديد على الجزء الإضافي فقط من الدخل وليس على الدخل بكامله كما هو الحال في التصاعد الإجمالي.

مثال: نفرض عامل أجره الخاضع للضريبة هو 53.000 دج

| مبلغ    | معدل الضريبة | قسط الخاضع للضريبة |
|---------|--------------|--------------------|
| 0 دج    | 0%           | 24.000             |
| 5520 دج | 23%          | 24.000             |
| 1350 دج | 27%          | 5.000              |

المصدر: مثال مقدم من طرف الطالبين.

2- معدل ضريبة على أرباح شركات I.B.S:

تم تأسيس ضريبة على أرباح الشركات سنة 1991 من قانون المالية حيث تم الإشارة إليها على أساس أنها "ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى هذه ضريبة على أرباح شركات."<sup>7</sup> وتحدد المادة 105 "معدل ضريبة على أرباح الشركات كالتالي حيث تفرض على الأنشطة إنتاج السلع بنسبة 19% وبالنسبة

<sup>7</sup>ناصر مراد.مرجع سابق ص 184

لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار 23% و26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

في حالة الممارسة المتزامنة لعدة أنشطة خاضعة لمعدلات مختلفة يتم تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة بعنوان كل معدل وفقا لحصة الأعمال المصرح بها أو خاضع لضريبة بالنسبة لكل نشاط.

-تخضع الأرباح المعاد استثمارها وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 142 مكرر من هذا القانون للضريبة على أرباح شركات بمعدل مخفض قدره 10% ويطبق هذا المعدل على نواتج سنة 2022 والسنوات التي تليها.

تحدد نسب الاقتطاع من المصدر على أرباح الشركات كما يأتي :

الجدول رقم 02: المداخل الخاضعة للاقتطاع من المصدر

| معدل             | المداخل الخاضعة للاقتطاع من المصدر   |
|------------------|--|
| 10%              | بالنسبة لعوائد الديون و الودائع و الكفالات، ويمثل الاقتطاع المتعلق بهذه العوائد اعتمادا (قرضا) ضريبيا يخصم من فرض الضريبة النهائي؛   |
| 40%              | بالنسبة للمدخل الناتجة من سندات الصناديق غير الاسمية أو لحاملها و يكتسي هذا الاقتطاع طابعا محررا (محرر من الضريبة)   |
| 20%              | بالنسبة للمبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير الذي يخضع الاقتطاع من المصدر و يكتسي هذا الاقتطاع طابعا محررا (محرر من الضريبة)  |
| 30%              | <ul style="list-style-type: none"> <li>➤ للمبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليس لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات؛</li> <li>➤ للمبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدي أو تستعمل بالجزائر</li> <li>➤ للحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءتهم، و إما بموجب التنازل عن علامة صنع أو أسلوبه، أو صيغته، أو منح امتياز ذلك.</li> </ul> |
| 10%              | بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري.   |
| 15% <sup>8</sup> | محررة من الضريبة، بالنسبة للمدخل المذكورة في المادة 147 مكرر من (ق.ض.م.ر.م)  |

المصدر: من إعداد طالين اعتمادا على قانون المالية 2022

انطلاقا من الجدول نلاحظ أن معدلات مداخل الخاضعة للاقتطاع تختلف نسبيا وذلك حسب كل نشاط فمثلا مداخل الناتجة من سندات الصناديق غير الاسمية فالمعدل مطبق هو 40% بينما المبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على المؤسسات جزائرية للنقل البحري فالمعدل مطبق 10%.

<sup>8</sup> قانون المالية لسنة 2022 - جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 100 - 30 ديسمبر 2021



المطلب الثالث: الإصلاح الضريبي في الجزائر

في سنة 1987 قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح الضريبي التي قدمت سنة 1989 تقريرا مفصلا حول الإصلاح الضريبي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992. ويرتكز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ثلاث ضرائب جديدة وهي IRG/IBS/TVA.

1- ضريبة على الدخل الإجمالي IRG

أسست ضريبة على الدخل الإجمالي من قانون المالية 1991، وتعد ضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة وتصاعدية حسب الجدول الآتي :

جدول رقم 03: السلم الضريبي على الدخل الإجمالي

| معدل % | الدخل الخاضع للضريبة       |
|--------|----------------------------|
| 0      | لا يتجاوز 60.000           |
| 10     | من 60.001 إلى 180.000      |
| 20     | من 180.001 إلى 360.000     |
| 30     | من 360.001 إلى 1.080.000   |
| 35     | من 1.080.001 إلى 3.240.000 |
| 40     | أكثر من 3.240.000          |

المصدر : قانون رقم 20-11 المتضمن لقانون المالية لسنة 2003

انطلاقا من الجدول نلاحظ أن الحد الأدنى المعنى من الضريبة هو 60.000 دج ويطبق هذا وفق التصاعد بالفئات. فمثلا الفئة الثالثة [180.001-360.000] فالمعدل مطبق هو 20%. ومنه نستج بان هذه الضريبة هي تصاعدية.

وبالمقارنة بين معدلات الضريبة في سنة 2003 و 2022:

نلاحظ أن الحد الأدنى للضريبة في سنة 2003 هو 60.000 دج بينما في سنة 2022 ارتفع الدخل الخاضع للضريبة 240.000. وهذا يرجع إلى ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن الجزائري عبر الزمن.

كما نلاحظ أن معدلات المفروضة على أعلى فئة تختلف عما كان عليه في سنة 2003 حيث وصل إلى 40% بينما في سنة 2022 إلى 35%.

## 2- ضريبة على أرباح الشركات IBS:

إن من أهم أهداف التي سعى إليها الإصلاح الضريبي لسنة 1992 هو تأسيس ضريبة على أرباح الشركات. حيث تفرض على أرباح ومداخل شركات وتسمى بالضريبة على أرباح الشركات.

كما يتم فرض IBS بمعدل عادي يقدر بـ 30% ومعدل مخفض يقدر بـ 15% بالنسبة لأرباح المعاد استثمارها وتتم طريقة تسديدها على ثلاثة دفعات. كما يعد المعدل المخفض أداة فعالة لتحفيز المؤسسات على التوسع وزيادة الاستثمار. وطريقة تسديد هذه الضريبة يخفف العبء الضريبي على المؤسسات .

انطلاقا من معدلات الضريبة على أرباح الشركات لسنة 1992 وسنة 2022 فإنه يوجد اختلاف في معدلات خاضعة للاقتطاع من المصدر. فمثلا بالنسبة لعوائد الديون والودائع وكفالات فإن المعدل المطبق كان 15% بينما أصبح في سنة 2022 فقط 10%.

## الفرع الثالث: الرسم على القيمة المضافة TVA

نتيجة المشاكل التي شهدتها النظام من حيث تعقده وعدم ملائمته للإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الوطني تم فرض رسم على القيمة المضافة وذلك حسب قانون المالية لسنة 2001 و يحتوي نظام الرسم على القيمة المضافة على معدلين فقط عوض 18 معدلا لما كان في نظام السابق، ويطبق المعدلان على أساس رقم الأعمال غير متضمن الرسم، ويترتب على ذلك تخفيض العبيء الضريبي.

ويفرض الرسم على القيمة مضافة على أساس رقم الأعمال خارج الرسم بتطبيق معدل 17% ومعدل مخفض قدره 7% وذلك بموجب قانون المالية لسنة 1991.<sup>9</sup>

وبالمقارنة بين المعدل المخفض لرسم على القيمة المضافة لسنة 1992 و 2022 فنلاحظ بأنه ارتفع عما كان عليه حيث كان 7% فأصبح 9%.

## المطلب الرابع : السياسة المالية لدولة عن طريق الضرائب

تعتبر السياسة المالية من أهم الوسائل الرئيسية لتحقيق التوازن الاقتصادي. وذلك عند حدوث فجوة التضخمية أو الانكماشية تتدخل الحكومة لعلاجها وذلك عن طريق أدواتها المالية.

<sup>9</sup>ناصر مراد.تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر .مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة.ص198-202-208

1- آليات تدخل الحكومة لعلاج التوازن الاقتصادي:

أما حالة حدوث فجوة الانكماشية فان الدولة تتبع سياسة مالية توسعية لعلاجها حيث تقوم بخفض الضرائب أو خفض الإنفاق العام أو زيادة الصادرات أو خفض الواردات أو زيادة الاستثمارات....

إما في حالة حدوث فجوة تضخمية فإنها تقوم بإتباع سياسة مالية الانكماشية حيث تقوم برفع الضرائب وخفض الإنفاق العام.

إن السياسة المالية لها تأثير مباشر على الناتج الوطني سواء عن طريق الإنفاق العام أو الاقتطاع الضريبي، باعتبار وجود بعض صعوبات في التحكم السياسات الأخرى مثل الواردات نظرا أن أغلبها يمثل سلع أساسية أو التحكم في الصادرات نتيجة عدم وجود مرونة وتنوع اقتصادي

ولتكن لدينا معادلة التوازن الاقتصاد الكلي:

العرض كلي = الطلب كلي

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات

$$Y=C+I+G +(X-M).....1$$

عندما يكون الدخل الوطني عبارة عن ناتج وطني في صورة نقدية فان الدخل الحقيقي يكون الفرق بين الدخل وطني ناقص منه الاقتطاع الضريبي (y-t)

$$C=C_0+a(y-T).....2$$

الدخل: Y

الاستهلاك التلقائي: C<sub>0</sub>

ميل حدي للاستهلاك: a

الضرائب: T

الاستثمار: I

الإنفاق الحكومي: G

يمكن للحكومة أن تؤثر على الدخل الوطني عن طريق الاقتطاع الضريبي أو تعديل الإنفاق العام أو كلاهما معا.<sup>10</sup> والمعادلة التالية توضح ذلك:  $Y = C_0 + a(y-T) + I + G + (X-M)$

2- أثار السياسة الضريبية على نموذج التوازن الاقتصادي كلي:

تعتبر الضرائب حكومة مصدر للإيرادات فأى تغيير في حجم الضرائب مع بقاء الإنفاق الحكومي ثابت سوف يؤدي إلى التغيير وهذا بدوره يعكس على الإنفاق كلي وبالتالي دخل توازي.

$$\dot{y} = \frac{C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0}{1 - b}$$

لنفترض أن الضرائب تغيرت  $\Delta T$ :

$$\dot{y} + \Delta y = \frac{C_0 + I_0 + G_0 - b\Delta T_0 + bR_0}{1 - b}$$

$$\dot{y} + \Delta y = \frac{C_0 + I_0 + G_0 - bT_0 + bR_0}{1 - b} - \frac{b\Delta T_0}{1 - b}$$

$$\dot{y}\Delta y = \dot{y} - \frac{b\Delta T_0}{1 - b}$$

$$\Delta y = \frac{b}{1 - b} - \Delta T$$

مضاعف الضرائب :

$$kt = \frac{\Delta y}{\Delta t} = \frac{-b}{1 - b}$$

ومنه نقول أن أي تخفيض في سعر الضرائب يؤدي إلى زيادة في الناتج الوطني وكذلك فإن أي تعديل في سعر الضريبة يكون له أثار كبيرة في حالة ضرائب النسبية أو تصاعدية<sup>11</sup>.

<sup>10</sup> درواسي مسعود. السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004. أطروحة دكتوراه-جامعة الجزائر 2005-

2006. ص 219

<sup>11</sup> بوعلي عبد القادر. محاضرة الثالثة في الاقتصاد الكلي لسنة الثانية-جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ص 68-69، moodle-

universite ain-temouchent

## المبحث الثاني: الأزمات الاقتصادية في الجزائر

منذ تأميم الجزائر المحروقات في سنة 1971 وهي تعتمد على هذا المورد بنسبة تفوق 95% هذا ما جعلها تقع في الأزمات كلما انخفض سعر المحروقات عن السعر المرجعي.

## المطلب الأول: الأزمة البترولية 1986

بتدهور أسعار البترول إلى ما يقارب 8 دولارات للبرميل الواحد حيث بدأ هذا الانهيار اعتبارا من مارس 1983 وتواصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988 حيث لم يتعدى 14.5 دولار للبرميل كما سجل السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة أعنف حرب للأسعار مارسها أطراف عدة لحسابات سياسية واقتصادية مما أدى إلى إختلال في سوق البترول وانخفاض الأسعار إلى مستويات كارثية. ومن أسباب هذا الإنهيار نجد: انخفاض الطلب على البترول سنة 1985 ودخول منتجين جدد للبترول مثل المكسيك وبريطانيا والنرويج و كندا، وإعلان بعض الدول كبريطانيا والنرويج في سنة 1983 تخفيض أسعار بترولها بمقدار 3 دولارات أي من 33.5 الى 30.5 دولار كوسيلة للضغط على دول الأوبك. كما قامت دول المنظمة برفع حصص الإنتاج احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج منظمة الأوبك، وكذلك من أسباب هذا الانهيار هو تطور بدائل البترول كالفحم والغاز الطبيعي.

وبما أن الجزائر احد أعضاء منظمة OPEC تأثرت بهذه الأحداث التي أدت إلى انهيار أسعار النفط، بحيث كلما انخفض السعر بـ 1 دولار تخسر الجزائر ما قرابة 500 مليون دولار من إيراداتها النفطية.

ونظرا أن الجزائر تعتمد كلية على المحروقات بنسبة 99.33% انخفض مستوى حجم الصادرات النفطية بنسبة 86% لتعرف عجز مالي في الميزان التجاري بـ 8459 مليار دولار.<sup>12</sup>

وللحد من هذه الأزمة لجأت الجزائر إلى الصندوق النقد الدولي سنة 1987 وتحصلت بموجبه على قرض بقيمة 300 مليون دولار في إطار ما يسمى ببرنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي ومدة الاتفاق هي سنة وكان هذا الاتفاق يشترط على الجزائر:

- إثبات سياسة نقدية صارمة

<sup>12</sup> بوطوبة محمد. إشكالية نظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات. أطروحة دكتوراه. جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان. 2015-2016. ص308

- القضاء على عجز الميزانية
- تعديل سعر الصرف
- إدخال مرونة على النظام الأسعار

حيث سمح هذا الاتفاق على تحسن الوضع الاقتصادي العام في الجزائر.<sup>13</sup>

### المطلب الثاني: أزمة 1999

أدت الأزمة الآسيوية سنة 1998 إلى كساد اقتصادي بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا المستوردة للنفط من دول الشرق الأوسط فنتج عن هذا الكساد انخفاض كبير في الطلب على النفط ويرجع هذا إلى اجتماع منظمة OPEC في جاكارتا وقيامها برفع إنتاج بنسبة 10 % ولم تأخذ بالحسبان الأزمة الآسيوية 1997 مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط بـ 40% وهكذا انخفضت قيمة صادرات المحروقات بنسبة 34.6% ما بين سنة 1997 و 1998 كما تراجع رصيد الميزان التجاري بـ 253670 مليون دينار أي سجلت قيمة 36517 مليون دينار سنة 1998 بعد ما كان 290187 مليون دينار سنة 1997.<sup>14</sup>

### المطلب الثالث: الأزمة البترولية 2009

عرف الاقتصاد العالمي أزمة مالية ناجمة عن أزمة الرهن العقاري سنة 2007 وظهرت بشكل واضح سنة 2008 وبالرغم من آثار هذه الأزمة التي كسحت دول العالم بقت الجزائر على أداؤها الاقتصادي بشكل عادي. ولكن بداية من السداسي الأول لسنة 2009 تراجع قطاع المحروقات حتى بدأت آثار الركود الاقتصادي العالمي تظهر على الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض الطلب على المحروقات والذي أدى بدوره على انخفاض أسعار البترول ومنه انخفاض ميزان المدفوعات بنسبة 89.5% كما انتقلت إيرادات الميزانية من 5111 مليار دينار سنة 2008 إلى 3676 مليار دينار سنة 2009 مسجلة بذلك انخفاض بنسبة 28% ويعود هذا الانخفاض إلى الجبائية التي انخفضت بنسبة 41%. حيث تعتبر سنة 2009 أول سنة في الألفية الجديدة تحقق الميزانية عجز يقدر بـ 713.1 مليار دينار.<sup>15</sup>

<sup>13</sup> جمال دقيش. اثر الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار انتقال إلى اقتصاد السوق 1988-2015. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث

الاقتصادية. المجلد 3/ العدد 2. 2020/01/22 ص.

<sup>14</sup> بوطوبة محمد. نفس مرجع سابق ص 307-308

<sup>15</sup> بوطوبة محمد نفس مرجع سابق ص 310

نلاحظ أن هذه الأزمة والتي سبقتها لم تطول كثيرا لترتفع بعدها أسعار المحروقات والعودة إلى حقيق التوازنات الاقتصادية. بحت لم تؤثر بشكل مباشر على الحيات اليومية للفرد إلا بعض المشاريع الكبرى التي تم تجميد انجازها.

كما نلاحظ في إحصائيات بنك الجزائر أن سعر المحروقات ما بين 2006 و2008 كان هناك ارتفاع حيث كان 53.61 مليار دولار وأصبح 77.19 تم انخفاض في سنة 2009 حيث أصبح 44.41 مليار دولار ومن بعدها عاود الارتفاع ليصل إلى 56.12 مليار دولار لسنة 2010.

أما بالنسبة للاحتياطات الإجمالية فنلاحظ بأنها هي كذلك كانت ترتفع ما بين سنة 2006 و 2008 حيث بلغت (-36.53) ثم انخفضت في سنة 2009 حيث بلغت (-2.28) ثم ارتفعت من جديد في 2010 حيث بلغت (-15.25).<sup>16</sup>

#### المطلب الرابع: أزمة انهيار أسعار البترول 2014

تعتبر أزمة انهيار أسعار المحروقات لسنة 2014 هي شبيهة إلى حد بعيد أزمة 1986 من حيث الأسباب. أما آثارها فكانت اخف نظرا لتوفر احتياط صرف كاف للاستيراد لمدة ثلاث سنوات ونصف إلى جانب الاستقرار المؤشرات الاقتصادية وتحسنها في العقد الأخير (2005-2014) ومن أهم الإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الصدمة لجوء الجزائر إلى سياسة ترشيد النفقات أيضا عملت على رفع معدل سيولة بامتصاص الكتلة النقدية من الاقتصاد غير الرسمي ورفع معدل الضريبة من خلال مراجعة نسب بعض الضرائب مثل الضريبة على الأرباح الشركات والرسم على النشاط المهني إلا أن هذا التوجه سيقوض الحركية الاقتصادية من الاستثمارات.<sup>17</sup>

بحيث أصبحت الضريبة على أرباح الشركات 23% وتأسيس ضريبة جزافية ويحدد معدلها كما يلي: 5% بالنسبة للأنشطة الإنتاج وبيع السلع و 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.<sup>18</sup>

وبالمقارنة مع سنة 1992 وسنة 2014 نلاحظ بان معدل الضريبة قد تم تخفيضه بحت كان 42% وأصبح 23%.

<sup>16</sup> بنك الجزائر - ميزان المدفوعات المقدر بالدولار الأمريكي [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

<sup>17</sup> بوطوبة محمد نفس مرجع سابق ص332

<sup>18</sup> قانون المالية 2014 - الجريدة الرسمية - العدد 78-31/12/2014 ص6

## المطلب الخامس : أزمة السيولة المالية 2020

لقد عانت الجزائر في 10 سنوات الأخيرة من أزمة السيولة وذلك كلما اقتربت المناسبات الاجتماعية والدينية لكن ما ميز مشكلة السيولة لسنة 2020 هي تزامنها مع جائحة كورونا التي شلت الاقتصاد الوطني منذ مارس 2020 مما ترتب على تعطل النشاط الاقتصادي ومنه اجبر الكثير إلى البطالة مما تعذر عليهم تسديد الفواتير المستحقة وأيضا الضرائب بمختلف أنواعها .

من أسباب أزمة السيولة لسنة 2020 نجد الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة الصحية المتمثلة في جائحة كورونا ودخول الجزائر في حرج صحي وتوقف معظم النشاطات الاقتصادية و التجارية مما أدى إلى وقف دفع الضرائب والرسوم، وأيضا توقف أو ضعف الحركة المالية ما بين القطاعات الاقتصادية.

كل هذه الظروف جعلت من مستوى الإنفاق بالنسبة للعائلات يرتفع مدفوعا بلهفة وعدم الثقة في المستقبل وبالتالي زيادة الطلب على النقود سواء من أجل إنفاق مباشر أو الاكتناز لتتزامن مع عيد الأضحى المبارك مع نهاية شهر جويلية وسحب رواتب العمال (4.9 مليون بالقطاع العمومي) ومعاشات المتقاعدين (3.2 مليون متقاعد) مما شكل ضغطا كبيرا على مكاتب البريد تحديدا وفي المقابل عدم التجاوب السريع لبنك الجزائر في توفير السيولة لازمة في وقتها.<sup>19</sup>

ولحل هذه الأزمة قامت السلطات بوضع مجموعة من الإجراءات المستعجلة ومنها ضخ كميات هائلة من النقود القانونية وهذا لتغطية النقص الموجود، كما قامت بالزامية استخدام الشيك وتحويلات البنكية واستعمال بطاقة الدفع، الاقتطاع من رصيد السفتجة، السند لأمر، وكل وسيلة دفع كتابية أخرى.<sup>20</sup>

كما توجد اجراءات أخرى متعلق بتأجيل الضرائب وتمثل في : فبالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين للنظام الربحي الحقيقي تم تأجيل الاكتتاب التصريح الشهري إلى غاية 20 افريل 2020 وكذلك تأجيل سداد الأقساط الوقتية للضريبة على الدخل الإجمالي وكذلك على أرباح الشركات .<sup>21</sup>

<sup>19</sup> عبد القادر، ضرورة استعمال وسائل الدفع كبديل عن السيولة في الجزائر . 2010-2020، مجلة الإستراتيجية والتنمية . عدد3-أفريل 2021، ص284-285

<sup>20</sup> . سليمان ناصر. أزمة السيولة النقدية في الجزائر، مجلة الباحث عدد9/2011، 13/4/2011، ص 270

<sup>21</sup> موقع راديو الجزائر، تأجيل أجل إيداع التصريحات ودفع الحقوق والرسوم الضريبية www.radioalgerie.dz



## المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا في المباحث السابقة إلى واقع الضرائب في الجزائر والأزمات التي مر عليها الاقتصاد الجزائري سوف نعرض في هذا المبحث أهم الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها والتي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا.

## المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية

1- محمود جمام (2010) النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة 2009-2010 : تناول في أطروحته إشكالية تأثير النظام الضريبي على المتغيرات الاقتصادية للجزائر ومدى فعاليتها حيث استعمل المنهج وصفي وتحليلي. كما لاحظ مدى اهتمام الدولة الجزائرية ورغبتها في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال الإصلاح الضريبي سنة 1991 ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية محلية وأجنبية ومن أهم نتائج التي توصل إليها انه لاحظ انخفاض نسبة البطالة وارتفاع معدل النمو مع ارتفاع الحد الأدنى للأجر وكذلك عدم قدرة النظام الضريبي على الحد من التهرب والغش من ناحية وعدم قدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية بمفرده من ناحية أخرى.<sup>22</sup>

2- بلوفي عبد الحكيم (2012) ترشيد نظام الجباية العقارية دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه علوم التسيير - جامعة بسكرة 2011-2012: عالج من خلال هذه الدراسة الترشيح الضريبي لرفع حجم المعاملات في السوق العقارية حيث استعمل المنهج وصفي وتحليلي من اجل الوصول إلى زيادة حصيلة الضريبة العقارية حيث توصل من خلال هذه دراسة إلى : استعمال الضريبة كأداة مالية تحت تصرف السلطة الاقتصادية بدلا من السلطة السياسية وان نجاح هذا مرهون باستعمال الآليات أخرى مرافقة لها.<sup>23</sup>

3- نفين كمال حامد (2006) دور النظام الضريبي في تحقيق أهداف السياسة المالية في مصر 1990-2005 - معهد التخطيط القومي: تناول في اشكاليته إلى تقييم دور النظام الضريبي المصري كأحد أدوات السياسة المالية في تحقيق الأهداف، حيث قدم فيها تغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى تقييم الضريبة على حصيلة الإيرادات، وتوصل إلى: أهمية قيام السياسة المالية والضريبة بأدوارها جميعا وكذلك وضع

<sup>22</sup>محمود جمام النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة 2009-2010

<sup>23</sup>بلوفي عبد الحكيم ترشيد نظام الجباية العقارية دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه علوم التسيير - جامعة بسكرة 2011-2012

أولويات الأهداف السياسية المالية والضريبية في مصر بما يحقق أهداف التنمية، ورفع كفاءة الجهاز الضريبي وتطويره وتحفيزه على العمل كخطوة هامة وسابقة لتعديل قوانين الضرائب<sup>24</sup>.

4- محمد شريف (2011) السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن حالة الجزائر تخصص المالية العامة جامعة تلمسان- مجلة الجزائرية للمالية العامة، عدد1، نوفمبر2011 : تناول الباحث من خلال مقاله إلى مساهمة السياسة الجبائية في الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي وكذلك تقسيم مساهمة الجبائية في تفعيل الاقتصاد الجزائري ومن بين النتائج التي توصل إليها كانت: تشكل السياسة الجبائية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، كما تعتبر سيورة فعالية الجبائية مرهون بمدى محاربة المعوقات (الضغط - التهرب - الازدواج). وأن وضع الاقتطاعات الجبائية لا يخضع لمنطق العشوائية وإنما ينبغي على أسس تتلائم مع عاملي العدالة والفعالية. حيث أظهرت فعالية السياسة الجبائية في الجزائر مساهمتها جليا من خلال النتائج التي أثبتتها الإصلاح. حيث عملت على تصحيح الوضع الاقتصادي من خلال التحفيز الاستثماري مثل المشاريع الفلاحية وذلك بتخفيف عليها الضرائب أو إعفاءها لمدة زمنية محدد وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية وتقليص من حدة البطالة والرفع من مستوى النمو واستعادة التوازنات تدريجيا.<sup>25</sup>

5- محمد أمين درزسة (2016) دور الضرائب وأثارها على الاقتصاد الوطني مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية نقود وتأمينات2016/2015 : تطرق إلى دراسة الضرائب بصفة عامة حيث استعمل المنهج وصفي والتحليل في الجزء النظري أما الجزء التطبيقي اعتمد على المنهج استقرائي واستنباطي . كما أشار إلى علاقة بين الضرائب والمتغيرات الاقتصادية وتوصل إلى أن الضرائب تتغير من أهم دعائم النظام المالي وإنها أيضا أداة مهمة لتأثير على النشاط الاقتصادي.<sup>26</sup>

6- حميد بوزيدة (2004) الضغط الضريبي في الجزائر-مجلة اقتصادية شمال إفريقيا: قدم الباحث من خلال مقاله الضغط الضريبي والقدرة التكلفة للاقتصاد الوطني الجزائري مع استعماله التحليل التباين في معدلاته بين الدول النامية والمتقدمة ومشاكل الناجمة عن استعماله بالجزائر كما توصل إلى أهم النتائج

<sup>24</sup>نفين كمال حامد دور النظام الضريبي في تحقيق أهداف السياسة المالية في مصر 1990- 2005. القاهرة معهد التخطيط القومي.

<sup>25</sup> محمد شريف السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن حالة الجزائر تخصص المالية العامة جامعة تلمسان- مجلة الجزائرية للمالية العامة،

عدد1، نوفمبر2011

<sup>26</sup>محمد أمين درزسة دور الضرائب وأثارها على الاقتصاد الوطني مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية نقود وتأمينات2016/2015

وهي تفعيل النظام الضريبي للحد من التهرب والغش الضريبي وكذلك العمل على إنعاش الجهاز الإنتاجي وزيادة تفعيل تنظيم الاقتصاد وطني.<sup>27</sup>

7-فتيحة الجوزي و حميد بوزيدة (2020) ضريبة على القيمة المضافة وانعكاساتها على المالية العامة - حالة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، سنة 2020: تناول المقال موضوع الضريبة على القيمة المضافة وانعكاساتها على المالية العامة وهذا لما لها أهمية في الاقتصاد جزائري. حيث توصلنا إلى العمل على الرفع الوعي الضريبي للمكلفين بالضريبة على القيمة المضافة وكذلك على جعل الضريبة على القيمة المضافة تخدم الطبقة العريضة من خلال التوسع في إعفاء السلع الضرورية ورفعها على السلع الكمالية وأيضا إعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز مبادرة التنويع الاقتصادي، بهدف تحقيق توازن كلي للاقتصاد.<sup>28</sup>

### المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1-دراسة ANDRES Muller, Richard Almy and Michel Engelschalk (2009) الموسومة بـ الفقاعات العقارية والأزمات الاقتصادية: دور المعايير الائتمان واثر السياسة الضريبية: تناول هذا المقال إلى الأرقام القياسية لأسعار المنازل التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية في ميدان الاقتصادي ونتائج خيارات السياسة الضريبية ودور تنفيذ الأنواع المختلفة من الضرائب العقارية في مختلف البلدان وتمت هذه الدراسة في ثلاث دول وهي الدنمارك وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة في ضريبة على الأملاك تؤدي إلى زيادة أسعار العقارات وذلك ما يساعد على تشكل الفقاعات.<sup>29</sup>

2- دراسة Jean-Marie Monnier بعنوان السياسة الضريبية : الأهداف والقيود: تناول الباحث تغيير المواقف تجاه الضرائب وذلك راجع إلى فشل السياسات الاستقرار المتزامنة وظهور اقتصاديات الناشئة مثل الصين والبرازيل التي تعتمد على اقتصاد العرض طبقا لقانون جون باتيس ساي (العرض يخلق الطلب). مما أدى إلى تراجع دور السياسة الضريبية حيث أصبحت تخضع لمجموعة من القيود مما

<sup>27</sup> حميد بوزيدة الضغط الضريبي في الجزائر-مجلة اقتصادية شمال إفريقيا

<sup>28</sup> فتيحة الجوزي و حميد بوزيدة ضريبة على القيمة المضافة وانعكاساتها على المالية العامة -حالة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، سنة

2020

<sup>29</sup> ANDRES Muller, Richard Almy and Michel Engelschalk.real estate bubbles and the economic crises the role of credit standars and impact of tax policy.journal of property tax asse.aao/research exchange.2009

جعلها تفقد العديد من أهدافها .ومنه ضعف الاهتمام بالسياسة المالية في سنوات التسعينات بالدول أوروبا الشرقي.<sup>30</sup>

3- دراسة William Perroudin and Thierry Pujol (1991) بعنوان: التنسيق الضريبي في أوروبا والاقتصاد الفرنسي نهج التوازن العام : تطرق الباحث إلى الآثار المترتبة عن التنسيق الضريبي على الاقتصاد الفرنسي من خلال التوازن العام والاستنتاج الرئيسي لهذه الدراسة هو أن التخفيض في ضريبة القيمة المضافة والضرائب على الدخل يقابله زيادة في ضرائب أخرى مثل الضريبة على الأجور التي تؤدي إلى خسائر كبيرة في الرفاهية.<sup>31</sup>

4- دراسة Julian Limberg (2020) مقال بعنوان: الأزمات المصرفية والدولة - الضريبة الحديثة: عالجت هذه الورقة الأزمات المصرفية وقدرتها على تسهيل إحلال أدوات الضرائب التصاعدية من خلال احتياجات الإيرادات والمطالبات بالعدالة المالية. وتمت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين. حيث قام الباحث بتحليل تاريخ الأحداث والبيانات العالمية الجديدة حول إدخال ركيزتين رئيسيتين للدولة وهما الضريبة على الدخل الشخصي وضريبة المبيعات العامة. وتؤكد النتائج على أهمية فرض ضرائب مالية لتخفيف الأزمات وتقديم إعانات للشركات المتعثرة بهذه الضرائب.<sup>32</sup>

5- دراسة K.peren Arin and Faik Koray (2006) هل تخلف بعض الضرائب عن الأخرى؟ تحقيق تجريبي لتأثيرات السياسة الضريبة في كندا: تناولت الدراسة استجابة متغيرات الاقتصاد الكلي لأربعة أنواع مختلفة من ابتكارات السياسة الضريبية في كندا ضمن إطار عمل VAR حيث تم العثور على مضاعفات الضرائب الايجابية الموثقة في الأدبيات السابقة. حيث تشير النتائج بان فرض ضرائب جديدة على الشركات تاتر بشكل كبير على الإنتاج.<sup>33</sup>

6- دراسة Willem vermeend/ Rickvan plong/ Jan W.Timmer (2008) الضرائب و الاقتصاد : عالجت الدراسة استخدام دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.E.C.D منذ الحرب

<sup>30</sup> Jean-Marie Monnier .lapolitique fiscale :objectifs et contraintes.universite paris i-panthéom sorbonne

<sup>31</sup> William Perroudin and Thierry Pujol .l'harmonisation fiscale en europe et l'économie française :équilibre général. Parcourir les collections.1991

<sup>32</sup> Julian Limberg.banking crises and the modern tax state.socio\_economic review ,volume20,issue1,2020

<sup>33</sup> K.peren Arin and Faik Koray.do some taxes lag behind others? an empirical investigation of the effects of tax policy in canada www.links.springer.com 18januray 2006

العالمية الثانية الضرائب بشكل متزايد لتحقيق مجموعة متنوعة من أهداف السياسة الاقتصادية التي عادة ما يكون تحفيز النشاط الاقتصادي والعمالة أهمها ويستخدم أيضا النظام الضريبي لخلق مناخ ملائم للاستثمارات ولتحفيز الابتكارات في الأعمال التجارية ولتعزيز سياسة مستدامة طويلة الأجل.<sup>34</sup>

## خلاصة الفصل :

عالج الفصل الأول واقع الضرائب في الجزائر التي تلعب دورا كبيرا وهاما في السياسة المالية و الاقتصادية للدولة. حيث عرضنا أهم التعاريف الضريبية وأقسامها التي تصنف إلى خمس أنواع وهي الضريبة الوحيدة المتعددة والضريبة النسبية والتصاعدية والضريبة المباشرة والغير المباشرة والضرائب على الأشخاص وعلى الأموال وأخيرا الضريبة العينية والشخصية. كما تطرقنا إلى معدلات الضريبة واهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة حيث جاء قانون المالية لسنة 1992 بعدة ضرائب جديدة ومتمثل في IRG – IBS-TVA. وتأثيرات التي أحدثتها في السياسة المالية للدولة. كما عالج هذا الفصل الأزمات التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي كان سببها انهيار أسعار المحروقات نتيجة اعتماد جزائر عل منتج واحد لتصدير ومن أشهر هذه الأزمات نذكر أزمة 1986 التي كان لها تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني مرورا بأزمة 1999 ثم أزمة 2014 وكذلك أزمة السيولة لسنة 2020. وعلى اثر هذه الأزمات ظهرت مجموعة إجراءات وحلول لمعالجتها من بينها اثر الضريبة على تحقيق التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري .

الفصل الثاني  
الضرائب كحل لتخفيف  
الأزمات في الجزائر

**مقدمة الفصل الثاني :**

لإيجاد العلاقة بين السياسة الضريبية والأزمات الاقتصادية التي حدثت في الجزائر، ومحاولة ترجمتها إلى نموذج رياضي. حيث بدأنا أولاً باستنباط معدلات الضرائب وإصلاحات التي قامت بها الجزائر وربطها بأزمات التي تمثل أغلبها في إنهيار أسعار المحروقات. بالعودة إلى قراءة قوانين المالية من سنة 1985 إلى غاية 2021. إلى جانب البحث عن علاقة قياسية بين إيرادات الضريبة و أسعار البترول.



**المبحث الأول: تعديلات على الضرائب والرسوم بسبب أزمات الاقتصادية في الجزائر**

تقوم الدولة الجزائرية بعد كل انخفاض في أسعار البترول وتراجع الميزان التجاري بتعديلات في معدلات الضرائب والرسوم لمواكبة هذه الأزمة وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال عملية المسح للقوانين المالية من 1998 إلى 2000.

**المطلب الأول: أهم التعديلات على الضرائب والرسوم بسبب أزمة 1986**

لقد كانت لازمة 1986 تأثير كبير على الاقتصاد الوطني مما أدى لتدخل الدولة عن طريق السياسة الضريبية حيث قامت بتعديل في معدلات بعض الضرائب وإعفاء البعض آخر.

**1- استتباط التعديلات في القانون المالية لسنة 1985:**

لقد تضمن قانون المالية قبل أزمة البترولية عدة ضرائب ورسوم نذكرها فيما يلي :

أشار القانون المالية لسنة 1985 إلى أن المؤسسات تستفيد من تخفيض بنسبة 20%، وأما عند بلوغ السنة الرابعة فإنها تستفيد بنسبة 50%. كما تم فرض معدل ضريبي على الأرباح الصناعية والتجارية بالنسبة للشركات ذات الاقتصاد المختلط بمعدل عادي يقدر ب60% ومعدل مخفض بنسبة 20%. وتم إعفاء لمدة 5 سنوات الضريبة الوحيدة الفلاحية. كما أصبحت الضريبة على المؤسسة الأجنبية للبناء على العقود المبرمة الذي كان يقدر ب4% سنة 1984 ثم 6% سنة 1985. وإعفاء الوحدات الاقتصادية المحلية ( المؤسسات العمومية للولايات و البلديات ذات الطابع الصناعي والتجاري ) من الدفع الجزافي خلال ثلاث السنوات الأولى. كما تم تعديل معدل أعوان الشؤون البحرية بمعدل 6%.<sup>35</sup>

**2- استتباط التعديلات في القانون المالية لسنة 1986 :**

أحدثت الدولة في سنة 1986 مجموعة من التعديلات في القانون المالية من جانب الضرائب و الرسوم المباشرة و ذلك ما سوف نستنبطه من خلال ما يلي :

يحدد معدل الضريبة على الأرباح الصناعية وتجارية بمعدل العادي 50% ومعدل مخفض 20%. كما استفادة المؤسسات المعتمدة في القانون المتعلق للاستثمار الوطني الخاص من إعفاء كلي للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وتم منح استفادات لوحدات المؤسسات الاشتراكية التي تقوم بانجاز أشغال

<sup>35</sup>قانون المالية 1985 جريدة رسمية/العدد31/72 ديسمبر 1984/ص9-10-11

مقابلة ضمن المناطق المحرومة من إعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لسنوات الخمس الأولى من نشاطها وكذلك استفادت المؤسسات الاشتراكية للسلع المنتجة أو المواد المخصصة للتصدير من إعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية ماعدا المحروقات و مشتقاتها المباشرة. وإعفاء من الضريبة على مداخيل الديون والودائع والكفالات. كما عدلت المادة 59 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم كما يلي «يخضع المكفون بالضريبة الذين يمارسون مهنة تابعة للضريبة على الأرباح غير التجارية لنظام تقدير نفقاتهم المهنية المحددة بتطبيق معدل تخفيض 30% على إيراداتهم الإجمالية». أما الضريبة على المرتبات الأجور و الأجراء وأصحاب المعاشات الريع الذين لا يتجاوز مرتبهم إجمالي 1200 دج فقد تم إعفائهم منها. وبالنسبة للأشخاص الطبيعيين والشركات بالاسم الجماعي قد تم تحديد معدلات الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية كما يلي :

10% بالنسبة للريح الذي يتراوح بين 30.000 و 60.000.

25% بالنسبة للريح الذي يزيد عن 60.000.<sup>36</sup>

3- استنباط التعديلات في القانون المالية لسنة 1987 :

بعد الأزمة الحادة لسنة 1986 شرعت الدولة بمجموعة من التعديلات في معدلات الضرائب والرسوم وذلك خلال قانون المالية وهذا ما سوف نتطرق إليه:

تم تحديد معدل الضريبة على أرباح الصناعية والتجارية بـ 55% بالنسبة للمؤسسات الاشتراكية والشركات المختلطة ومعدل مخفض 20% مع إعفاء مداخيل الديون والكفالات من الضريبة. وقامت بتأسيس ضريبة وحيدة فلاحية لتعويض لجميع الضرائب المباشرة وتقتطع سنويا على المداخيل المحققة من الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي بعد خصم التكاليف وإعفاء مجموعات التعاونيات الزراعية من الضريبة. كما تم تعديل في قانون الضرائب المباشرة والمماثلة حيث تستفيد مؤسسات الانجاز وتأدية الخدمات إعفاء يساوي نصف الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بنسبة 20% من الأموال الخاصة المستثمرة في النشاط المعتمد، وتم منح إعفاء كلي في مجال الضريبة على أرباح الصناعية والتجارية من فترة تتراوح بين سنة إلى 5 سنوات بالنسبة لمؤسسات السياحة والصيانة الصناعية والصناعة

<sup>36</sup>قانون المالية لسنة 1986 جريدة الرسمية /31 ديسمبر 1985/ص2-4-5

التكميلية. وتم منح إعفاء من الدفع الجزافي لكل من مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الاشتراكية المنتجة للمواد أو المنتجات.<sup>37</sup>

انطلاقا من قراءتنا وتحليلنا لقوانين المالية من سنة 1985 إلى غاية سنة 1987 لاحظنا إن الدولة تدخلت بفرض مجموعة من الضرائب وإعفاءات بعضها وذلك حسب السياسة التي تتبعها لمواجهة هذه الأزمة خصوصا ضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية فقد كانت تقدر بـ 60% ثم انخفضت إلى 50% ثم عادت الارتفاع بعد الأزمة لتصبح 55%. وفي سنة 1985 قد استفادت المؤسسات من تخفيض يقدر بـ 50% وكذلك قامت بإعفاء الضريبة الوحيدة الفلاحية لمدة 5 سنوات، كما قامت برفع معدل الضريبة على المؤسسات الأجنبية من 4% إلى 6%. ونظرا لانخفاض أسعار البترول 1986 قامت الدولة بتعديل في قانون الضرائب المباشرة والرسوم للخروج بأقل ضرر منها حيث قامت برفع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، كما قدمت مجموعة إعفاءات للمؤسسات الاشتراكية وكذلك المداخل الديون والكفالات و مرتبات الأجور والأجراء. أما في السنة الموالية للضرورة قامت برفع معدل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية، كما قامت بتأسيس ضريبة وحيدة فلاحية لتعويض جميع الضرائب المباشرة كما تقطع سنويا من المداخل. وإعفاء مجموعات والتعاونيات الزراعية من الضرائب واستفادة مؤسسات انجاز الخدمات بتخفيض 20% من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية واستفادت المؤسسات السياحية والصناعة التكميلية من طريقة الدفع الجزافي.

جدول رقم 4 : تطورات أسعار البترول و الجباية البترولية و الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية

| السنوات                                | 1985  | 1986  | 1987  |
|--|-------|-------|-------|
| أسعار البترول                          | 27.5  | 13.33 | 17.73 |
| الجباية البترولية                      | 46786 | 21439 | 20479 |
| الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية | 60%   | 50%   | 55%   |

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء و بنك الجزائر و قانون المالية

<sup>37</sup>قانون المالية 1987 جريدة الرسمية /31ديسمبر 1986/ص-4-5

نلاحظ من خلال الجدول تطورات أسعار البترول والجبابة البترولية وكذلك معدلات الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية حيث بلغ سعر البترول سنة 1985 بـ 27.5 دولار للبرميل لترافقه زيادة في الجبابة البترولية حيث بلغت 46786 دولار وبلغ معدل الضريبة 60%. إما في سنة 1986 فقد انخفض سعره بشكل كبير حيث بلغ 13.33 دولار للبرميل مما أدى إلى انخفاض إيرادات الجبابة البترولية. وكإجراء حكومي تم تخفيض معدل الضريبة ليصبح 50%. و بعد الارتفاع الطفيف في أسعار البترول سنة 1987 مسجلا 17.73 دولار تم رفع معدل الضريبة على لإرباح الصناعية والتجارية إلى 55% لتعوض عجز مداخيل من أسعار البترول.

### المطلب الثاني: أهم التعديلات على الضرائب والرسوم بسبب أزمة 1999

1- إحداث ضرائب جديدة: لجأت الجزائر في أزمة 1986 بإصلاح المنظومة الضريبية لمواكبة تطورات الاقتصاد العالمي وقد شرعت بالعمل بهذه الإصلاحات سنة 1992 حيث قامت بتعويض مجموعة من الضرائب بأخرى جديد تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي وضريبة على الأرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة. وهذا ما سوف نتكلم عليه في هذا المبحث.

جاءت ضريبة على الدخل الإجمالي لتعوض كل من ضريبة على الأرباح الصناعية وتجارية - ضريبة على الأرباح غير التجارية - ضريبة على مداخيل الديون وكفالات - ضريبة على الإيرادات الفلاحية - ضريبة على مداخيل العقارية - ضريبة على المرتبات الأجور و المنح.

$$IRG = IBIC + IBnC + IRDG + IRA + IRI + ISS$$

كما جاءت ضريبة الأرباح على الشركات لتعوض نقص على أرباح صناعية وتجارية.

ورسم على قيمة المضافة بدل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد إجمالي على تأدية الخدمات.

### 2- استنباط التعديلات في القانون المالية لسنة 1998:

لقد تضمن قانون المالية لسنة 1998 مجموعة من الضرائب والرسوم وهذا ما سيتم استنباطه في هذا الجزء.

” تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 18% ذلك حسب المادة 33، أما في المادة 104 من قانون المالية فقد حدد نسبة التخفيض في الضريبة على الدخل الإجمالي وفقا لحالات المذكورة كما يلي :

بالنسبة للعراب: 10% غير أن التخفيض لا يمكن أن يقل عن 1.200 دج في السنة أو يزيد على 6.000 دج في السنة.

بالنسبة للمتزوجين بدون أطفال تحت الكفالة: 30% غير أن التخفيض لا يمكن أن يقل عن 3.000 دج في السنة أو يزيد عن 15.600 دج.

بالنسبة للمتزوجين الذين لهم أطفال تحت الكفالة: 30% غير أن التخفيض لا يمكن أن يقل عن 6.300 دج في السنة أو يزيد عن 15.600 دج.

تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل 20% وفقا للمواد 1-33 و 2-33 و المادة 54 من قانون المالية. كما تم فرض رسم على الأراضي الفلاحية بنسبة 3%. في حين تم تحديد معدل مخفض للرسم على القيمة المضافة 7% ويطبق هذا المعدل على المواد والسلع والأشياء و البضائع و العمليات وهي : المنتجات المصنوعة يدويا / المواد المستخرجة بالطريقة التقليدية.

بينما يحدد معدل المخفض للرسم على القيمة المضافة ب 14% وذلك حسب المادة 23 ويطبق على المواد:

الجدول رقم 5: التعريف الجمركية للمنتجات للرسم على القيمة المضافة

| رقم التعريف الجمركية | بيان المنتجات   |
|----------------------|---|
| 01-05                | دواجن الحية من الأنواع الأليفة                            |
| 39-04 و 39-05        | كلورور الفنيل مقدم جميع الأشكال                           |
| 39-25                | أدوات البناء من اللدائن غير مذكورة ولا داخلية في مكان آخر |
| 39-26-10             | أدوات مكتبية و مدرسية <sup>38</sup>                       |

المصدر: قانون المالية لسنة 1998

<sup>38</sup>قانون المالية 1998 جريدة الرسمية /العدد 89/31 ديسمبر 1997/ص 2-3-5-10

3- استتباط التعديلات في القانون المالية لسنة 1999 :

بعد أزمة 1998 قامت الدولة بتعديلات في قانون المالية لسنة 1999 من خلال الضرائب والرسوم وهذا ما سوف نتطرق فيه.

تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي وفق الجدول أدناه :

الجدول رقم 6:ضريبة على الدخل الإجمالي

| نسبة الضريبة | قسط الدخل السنوي الخاضع  |
|--------------|--------------------------|
| 0%           | لا يتجاوز 60.000         |
| 10%          | من 60.001 إلى 180.000    |
| 20%          | من 180.001 إلى 360.000   |
| 30%          | من 360.001 إلى 720.000   |
| 35%          | من 720.001 إلى 1.920.000 |
| 40%          | أكثر من 1.920.000        |

المصدر : قانون المالية لسنة 1998

نلاحظ من الجدول أن الضريبة على الدخل الإجمالي هي تصاعدية. بحيث أن الحد الأدنى المعفى من الضريبة هو 60.000 دج ويطبق هذا الجدول وفق التصاعد بالفئات فمثلا في الفئة الثانية [60.001 - 180.000] فان معدل مطبق هو 10%. كما يطبق معدل الضريبة الجديد على الجزء الإضافي فقط من الدخل وليس على الدخل بكامله كما هو الحال في التصاعد الإجمالي.

بينما تحدد الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 30%. وبالنسبة للأرباح المعاد استثمارها تخضع لمعدل مخفض 15%. أما الرسم على القيمة المضافة 7% (لم يتغير).<sup>39</sup>

4- استتباط التعديلات في القانون المالية لسنة 2000 :

بعد أزمة 1999 جاء قانون المالية لسنة الموالية دون تغييرات في معدلات الضرائب والرسوم.

<sup>39</sup>قانون المالية لسنة 1999 جريدة الرسمية /العدد 31/98 ديسمبر 1998/ص 3-4

لم يحدد أي تغيير في الضريبة على الدخل الإجمالي وضريبة على الأرباح الشركات وكذلك الرسم على القيمة المضافة بل قاموا بزيادة رسم التطهير حيث تفرض وفق ما يلي:

الجدول رقم7: مبلغ رسم التطهير حسب عدد السكان في البلديات

| المبلغ /بالدينار | رسم التطهير                                    |
|------------------|--|
| 375 دج           | عدد سكان اقل من 50.000 نسمة                    |
| 500 دج           | عدد سكان 50.000 نسمة فأكثر                     |
| 1000 دج          | كل محل تجاري في بلدية سكانها يقل عن 50.00 نسمة |
| 1250 دج          | كل محل تجاري في بلدية سكانها 50.000 فأكثر      |
| 2500 إلى 5000 دج | كل محل صناعي أو تجاري أكثر من أصناف المذكورة   |
| 2000 إلى 4000 دج | هيئة التخييم أو المقطورات                      |

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على قانون المالية لسنة 2000<sup>40</sup>

نلاحظ من الجدول بأن رسم على التطهير يفرض حسب نسبة السكان في البلديات حيث نلاحظ بان البلديات التي عدد سكانها اقل من 50.000 نسمة فالمبلغ المحدد هو 375 دج بينما البلديات أكثر من 50.000 نسمة فالمبلغ مفروض هو 500 دج كما هو الحال كذلك في المحلات التجارية والصناعية فهي كذلك تفرض حسب عدد السكان.

انطلاق من قراءتنا لقوانين المالية من 1998 إلى 2000، لاحظنا انه في سنة 1998 قامت الحكومة بتخفيض نسبي من الضريبة الإجمالية، كما قامت بفرض ضريبة على الدخل الإجمالي في المواد 1-33 و 2-33 والمادة 54 بنسبة 20%. كما قامت بفرض الرسم على الأراضي الفلاحية بمعدل 3%. أما في سنة 1999 وهي سنة وقوع الأزمة و انخفاض أسعار البترول قامت بتغيير في الضريبة على الدخل الإجمالي حيث أصبحت تصاعدية وفقا للفئات المذكورة في الجدول رقم 6. أما ضريبة على أرباح الشركات فقد فرضت بنسبة 30% وبالنسبة للأرباح المعاد استثمارها فقد فرضت بمعدل 15%. مع عدم المساس في الرسم على القيمة المضافة أما في السنة الموالية للالزمة (2000) لم يحدث أي تغيير في

<sup>40</sup>قانون المالية 2000 جريدة الرسمية /العدد 31/92 ديسمبر 1999/ص5

الضرائب المذكورة سابقا وهي IRG/ IBS/ TVA. وتم إضافة رسم التطهير وفق التصنيفات في الجدول رقم 7.

### المطلب الثالث : أهم التعديلات على الضرائب والرسوم بسبب أزمة 2009

بعد أزمة 2008 التي أدت إلى ركود الاقتصاد العالمي .ومع بداية السداسي الأول لسنة 2009 انخفض الطلب على البترول وذلك ما اثر على الاقتصاد الجزائري ومنه انخفاض إيرادات الميزانية مما جعل الدولة تتدخل عن طريق السياسة الضريبية.

#### 1- استتباط التعديلات من القانون المالية لسنة 2008:

في هذا العنصر نبحث عن أهم الضرائب والرسوم التي تضمنها قانون المالية لسنة 2008 وهي كالتالي:

تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي وفق الجدول التالي :

الجدول رقم 8: الضريبة على الدخل الإجمالي

| معدل الضريبة | قسط الخاضع لضريبة        |
|--------------|--------------------------|
| 0%           | لا يتجاوز 120.000        |
| 20%          | من 120.001 إلى 360.000   |
| 30%          | من 360.001 إلى 1.440.000 |
| 35%          | أكثر من 1.440.000        |

المصدر : قانون المالية 2008

نلاحظ من الجدول أن الضريبة على الدخل الإجمالي هي تصاعدية. بحيث أن الحد الأدنى المعفى من الضريبة هو 120.000 ويطبق هذا الجدول وفق التصاعد بالفئات فمثلا في الفئة الثالثة [120.001-360.000] فإن المعدل مطبق هو 30%.

بينما ضريبة على الأرباح الشركات بقت كما هي 30%. أما رسم على القيمة المضافة فحدد بمعدل مخفض قدر بنسبة 7% (لم يتغير).<sup>41</sup>

<sup>41</sup>قانون المالية 2008 جريدة الرسمية /العدد31/82ديسمبر2007/ص5-8



2- استنباط التعديلات من القانون المالية لسنة 2009 :

في قانون المالية لسنة 2009 لم يحدث تغيرات في معدلات الضرائب في قانون المالية بل تم إضافة تعديلات طفيفة عليها و هذا ما سوف نتطرق إليه :

إن القسط الخاضع للضريبة و ضريبة الأرباح على الشركات و رسم على القيمة المضافة لم تتغير معدلات المطبقة عليها. بل تم إضافة بعض تعديلات في الضريبة على الدخل الإجمالي والتي تمثلت في إعفاء كلي للمستثمرين في النشاطات أو المشاريع المؤهلة للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القروض المصغرة لمدة 5 سنوات وبالنسبة للحرفيين التقليديين لمدة 10 سنوات.<sup>42</sup>

3- استنباط التعديلات في القانون المالية لسنة 2010 :

تدخلت الدولة إثر أزمة 2008 بتعديلات في القانون المالية، يمكن إجمالها في مايلي:

ضريبة الدخل الإجمالي لم تتغير وبقيت على حالها والجدول رقم 08 يوضح ذلك. بينما استفادة مداخل العمال المعوقين حركيا أو عقليا أو المكفوفين الصم والبكم و كذلك المتعاقدين التابعين للنظام العام من تخفيض إضافي في مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي في حدود 1000 دج شهريا ما يعادل كما يلي :

جدول رقم 9 : معدلات استفادة من التخفيض

| مبلغ استفادة من التخفيض                  | نسبة معدل التخفيض |
|--|-------------------|
| أكثر من 20.000 أو يساويه و اقل من 25.000 | 80%               |
| أكثر من 25.000 أو يساويه و اقل من 30.000 | 60%               |
| أكثر من 30.000 أو يساويه و اقل من 35.000 | 30%               |
| أكثر من 35.000 أو يساويه و اقل من 40.000 | 10%               |

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على قانون المالية لسنة 2010

نلاحظ أن كلما كان مبلغ المستفاد اقل كان معدل المطبق مرتفع مثال عندما كان المبلغ أكثر من 20000 أو يساوي وأقل من 25000 فإن معدل 80% وهكذا كلما ارتفع المبلغ قل معدل المطبق مثل عندما أصبح مبلغ أكثر من 25000 أو يساوي وأقل من 40000 فإن معدل المطبق هو 20%.

<sup>42</sup>قانون المالية 2009 جريدة الرسمية /العدد 31/74 ديسمبر 2008/ص4

بينما تستفيد عمليات البيع من طرف المنتجين والتجار بالجملة المتعلقة بالأدوية المحلية بتخفيض قدره 50%. أما بخصوص ضريبة الأرباح الشركات ورسم على القيمة المضافة لم يحدث تغيير في معدلاتهم<sup>43</sup>.

إذا حاولنا إجراء مقارنة بين نسب مداخيل لكل من IRG/IBS/TVA مع أسعار النفط من سنة 2008 إلى غاية سنة 2010 والجدول رقم 10 التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 10: نسبة مداخيل من الضرائب مقارنة بسعر البترول

| السنوات                       | 2008   | 2009   | 2010   |
|-------------------------------|--------|--------|--------|
| نسبة مداخيل من IRG            | 19.67% | 19.53% | 22.73% |
| نسبة مداخيل من IBS            | 13.54% | 19.53% | 19.48% |
| نسبة مداخيل من TVA            | 38.19% | 36.23% | 33.83% |
| أسعار البترول (دولار للبرميل) | 98.45  | 62.20  | 80.01  |

المصدر : بومدين لحسن وبن شعيب نصر الدين وبومدين محمد: تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة تلمسان مجلة الابتكار و التسويق العدد:02.

انطلاقاً من الجدول نلاحظ في سنة 2008 كان سعر البترول مرتفعاً بينما كانت نسب مداخيل من IRG و IBS منخفضة بينما مداخيل من TVA مرتفعاً. وفي سنة 2009 انخفض سعر البترول فبعدما كان 98.45 و أصبح 62.20 دولار، وافق هذا التراجع انخفاض طفيف في نسب مداخيل من IRG حيث كانت تقدر نسبة IRG ب 19.67% وأصبحت 19.53% أما IBS فقد ارتفعت من 13.54% لتصبح 19.53% أما TVA فهي بدورها انخفضت حيث كانت 38.19% وأصبحت 36.23%. وفي سنة 2010 عادت أسعار البترول لترتفع من جديد حيث سجلت قيمة 80.01 دولار للبرميل لترتفع معه نسب مداخيل كل من IRG و TVA بينما انخفضت بشكل طفيف IBS.

انطلاقاً من القوانين المالية لسنة 2008 إلى غاية سنة 2010 لاحظنا أن هناك تغير طفيف طرأ في IRG حيث بلغت في سنة 2008 نسبة المداخيل 19.67%. أما في سنة 2009 انخفض بشكل طفيف حيث بلغ 19.53% ليرتفع في السنة الموالية إلى 20.73% أما مداخيل من IBS عرفت ارتفاع ملحوظ

<sup>43</sup>قانون المالية 2010 الجريدة الرسمية /العدد49/31 ديسمبر2009/ص2-4

حيث كان 13.54% في سنة 2008 ليرتفع 19.53% في سنة 2009 تم انخفاض في سنة 2010 ليصبح 19.48% أما نسبة مداخيل من TVA عرفت انخفاض مستمر من سنة 2008 إلى 2010 وكل هذا مرتبط بأسعار البترول. أما بخصوص التعديلات في ضريبة الدخل الإجمالي جاءت لفئة محدودة من الناس التي تعاني من إعاقات حركية أو عقلية وكذلك المكفوفين و الصم و البكم و العمال المتعاقدين تابعين لنظام العام في سنة 2009. بينما كلا من رسم على القيمة المضافة و ضريبة الأرباح الشركات لم تتغير سواء قبل حدوث الأزمة أو بعدها.

#### المطلب الرابع : أهم التعديلات على الضرائب والرسوم بسبب أزمة 2014

تعد أزمة انهيار أسعار البترول سنة 2014 من اشد الأزمات في الألفية الجديدة والتي أثرت على الاقتصاد الوطني بشكل كبير مما جعل الدولة تتدخل لمجابهة هذه الأزمة وذلك من خلال قوانين المالية.

1- قراءة في قانون المالية لسنة 2013 واستنباط أهم التعديلات:

بتفحص قانون المالية لسنة 2013 يمكن استعراض أهم التعديلات من جانب الضرائب. فأول ضريبة تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي والتي لم يحدث فيها تغير (الجدول رقم 8). أما نسب الضريبة على الأملاك فهي كالتالي.

الجدول رقم 11: قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة

| النسبة % | قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة (دج) |
|----------|--|
| 0%       | أقل عن 50.000.000 دج                               |
| 0.25%    | من 50.000.000 إلى 100.000.000 دج                   |
| 0.50%    | من 100.000.001 إلى 200.000.000 دج                  |
| 0.75%    | من 200.000.001 إلى 300.000.000 دج                  |
| 1%       | من 300.000.001 إلى 400.000.000 دج                  |
| 1.5%     | يفوق 400.000.000 دج                                |

المصدر : قانون المالية لسنة 2013

نلاحظ من خلال الجدول بان ضريبة على الأملاك تصاعديّة من 0% إلى 1.5% فمثلا نلاحظ أن قيمة أملاك الأقل عن 50.000.000 دج تكون نسبة قسط القيمة الصافية 0% بينما عندما تكون من 200.000.001 إلى 300.000.000 دج فتكون نسبة 0.75% وعندما تفوق قيمة 400.000.000 دج يكون نسبة القسط 1.5%.

إلى جانب هذه الضريبة نجد أن كل من الضرائب معدل أرباح الشركات لم يتغير معدله وبقي مسجلا 30%. أيضا الرسم على القيمة المضافة لم يتغير وبقي معدله في 7%. وهذا بالنسبة لسنة 2013 والسنوات التي قبلها.<sup>44</sup>

### 2- قراءة في قانون المالية لسنة 2014 واستتباط أهم التعديلات منه:

تطرق القانون المالية لسنة 2014 إلى أهم التغييرات التي طرأت على مستوى الضرائب، حيث نجد إعفاء من ضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات للأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة بالنسبة للمناطق التي تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب. أما بخصوص معدل الضريبة على أرباح الشركات أصبح 19% بالنسبة للأنشطة المواد و البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية وأنشطة وكالات السياحة والأسفار. أيضا تم إعفاء عمليات إنتاج الأسمدة الازوتية المنتجة محليا من ضريبة على أرباح شركات لمدة 3 سنوات. وبالنسبة لرسم على القيمة المضافة بقي ثابتا لم يتغير في معدل 7%.<sup>45</sup>

### 3- قراءة في قانون المالية لسنة 2015 واستتباط أهم التعديلات منه:

نستتبط من قانون المالية لسنة 2015 مختلف التعديلات في الرسوم والضرائب التي جاءت بعد الأزمة. حيث نجد إعفاء من ضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لعمليات التوزيع المداخل لفائدة المساهمين أو أصحاب الحصص الاجتماعية في شركات خاضعة لنظام ضريبة الجزافية وحيدة. كما تعفى نواتج وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الالتزامات والسندات المماثلة للخزينة المسعرة في البورصة من ضريبة على الدخل الإجمالي أو ضريبة أرباح الشركات. كذلك إعفاء مؤقت من ضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني أو ضريبة على الأرباح الشركات لمدة 5 سنوات للاستثمارات

<sup>44</sup>قانون المالية 2013/الجمهورية الرسمية/العدد 72/30 ديسمبر 2012/ص4

<sup>45</sup>31/ديسمبر 2013. /ص4-5-8 قانون ماليك لسنة 2014/جمهورية الرسمية

المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية. على أن يصبح معدل الأرباح الشركات بمعدل 23%. وبالنسبة للأشخاص الطبيعيين أو الشركات في الولايات ايليزي وتندوف وادرار وتمنراست فإنهم يستفيدون من تخفيض بـ 50% من ضريبة على الأرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي. كما استفادت الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات بالرسم على القيمة المضافة لم تتغير 7%.<sup>46</sup>

نلاحظ من خلال لقراءتنا لقوانين المالية من 2013 إلى 2014 بان الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة لم تتغير أما الضريبة على أرباح الشركات فقد عرفت تغيرات في معدلاتها ففي سنة 2013 كانت 30% ثم في السنة الموالية أصبحت 19% بالنسبة لأنشطة المواد والبناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية وأنشطة وكالات السياحة والأسفار أما في سنة 2015 فأصبح 23%. كما رأينا مجموعة من إعفاءات في كل من الضريبة على الدخل الإجمالي وكذلك الضريبة على أرباح الشركات فمثلا في سنة 2014 تم إعفاء عمليات إنتاج الأسمدة الازوتية المنتجة محليا من على أرباح شركات لمدة 3 سنوات. وفي سنة 2015 كذلك استتبنا بعض الإعفاءات مثل إعفاء مؤقت من ضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني أو ضريبة على الأرباح الشركات لمدة 5 سنوات للاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية.

### المطلب الخامس : أهم التعديلات على الضرائب والرسوم بسبب أزمة 2020

مس العالم أزمة صحية أثرت على الاقتصاد العالمي ومنه الاقتصاد الجزائري التي أدت إلى ركود اقتصادي وزيادة الطلب على الكتلة النقدية مما أدى إلى أزمة السيولة حادة.

#### 1- استنباط التعديلات من القانون المالية لسنة 2019:

عرض قانون المالية لسنة 2019 أهم الضرائب والتعديلات التي طرأت عليها، بحيث نجد:

إن المبالغ المخصصة للدفع مقابل الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة مقيمة بالخارج لا تخضع لتخفيض إلا في حدود 20% من التكاليف العامة للمؤسسة المدينة 5% من رقم الأعمال و 7% من رقم الأعمال بالنسبة لمكاتب الدراسات والمهندسين – المستشارين.

<sup>46</sup>قانون المالية لسنة 2015 الجريدة الرسمية /العدد 23/40 يوليو 2015/ص6

أما بخصوص الرسم على القيمة المضافة فأصبح معدل المخفض 9% بينما كان 7%.<sup>47</sup>

2- استنباط التعديلات من القانون المالية لسنة 2020 :

تعتبر التعديلات والإعفاءات التي تضمنها قانون المالية من جهة الضرائب والرسوم، أنها شملت فئة الشباب الذين يقومون بأنشطة حيث تم إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات بالنسبة للشباب الذي استفاد من إعانات من الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب أو صندوق وطني لدعم القرض المصغر أو صندوق الوطني للتأمين على البطالة و 6 سنوات بالنسبة للمناطق التي يجب ترقيتها. كما تم إعفاء كلي من ضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات للحرفيين التقليديين وكذلك ممارسون لنشاط حرفي فني. وبالنسبة للمؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين وكذلك هياكل التابعة لها، ومبالغ الإيرادات محققة من قبل فرق المسرحية وكذلك المداخل محققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك فقد استفادت من إعفاء دائم بالنسبة لضريبة على الدخل الإجمالي. وبخصوص أصحاب نشاط المخبرة تحصلوا على تخفيض على الربح نسبته 35%. وتخفيض نسبته 30% للأرباح المعاد استثمارها. أما الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب و البقول الجافة و التمور من إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، وتعفى لمدة 10 سنوات الإيرادات الناتجة عن الأنشطة فلاحية و أنشطة تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي مستصلحة حديثا وفي مناطق الجبلية.

بالنسبة للمداخل المتأتية من الإيجار المدني لأمولاك العقارية ذات الاستعمال السكني والمهني حدد الضريبة على الدخل الإجمالي كالتالي:

<sup>47</sup>قانون المالية 2019 جريدة الرسمية /العدد 79/30 ديسمبر/ص4-8

الجدول رقم 12: للمداخل المتأتية من الإيجار المدني لأمالك العقارية

| النسبة % | المداخل المتأتية من إيجارات         |
|----------|-------------------------------------|
| 7%       | السكنات ذات الاستعمال الجماعي       |
| 10%      | السكنات ذات الاستعمال الفردي        |
| 15%      | المحلات ذات الاستعمال تجاري أو مهني |
| 15%      | العقارات غير مبنية                  |
| 10%      | تأجير للاستعمال الفلاحي             |

المصدر : من إعداد الطالبين اعتماد على قانون المالية لسنة 2020.

كما يوزع حاصل ضريبة على الدخل الإجمالي صنف الربوع العقارية 50% لفائدة ميزانية دولة و 50% لفائدة البلديات. وأما المبالغ المدفوعة بعنوان الإيجارات بموجب عقد الاعتماد الإيجار دولي لأشخاص غير مقيمين بالجزائر تستفيد من تخفيض 60%. وفي حالة إبرام عقود تتضمن استعمال برمجيات يطبق تخفيض نسبته 30%. وبالنسبة لتعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات و الهيئات العمومية تعفى من ضريبة أرباح الشركات. وكذلك إعفاء من ضريبة على الأرباح الشركات لمدة 5 سنوات لشركات شركات رأسمال المخاطرة. كما تحصل فوائض القيم غير تلك المحققة من السلع التي تنتج عن منح أسهم أو حصص مجانا في شركة عقب إدماج شركات أسهم في شركات ذات مسؤولية محدودة من إعفاء من ضريبة على الأرباح الشركات. ويحدد معدل الضريبة على الأرباح الشركات ومعدل ضريبة الجرافية التي جاءت لتغطية ضريبة IRG/TVA ورسم على النشاط المهني كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 13: الأنشطة خاضعة لأرباح الشركات والضريبة الجزائرية

| الأنشطة خاضعة لأرباح الشركات   | نسبة المعدل % | الأنشطة خاضعة لضريبة الجزائرية | نسبة المعدل % |
|--|---------------|--------------------------------|---------------|
| أنشطة السلع  | 19%           | أنشطة إنتاج وبيع السلع         | 5%            |
| البناء والأشغال العمومية والري و كذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار | 23%           | أنشطة أخرى                     | 12%           |
| أنشطة أخرى   | 26%           |                                |               |

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على قانون المالية لسنة 2020

وبالنسبة للرسم على القيمة المضافة بقي على حاله 9% .<sup>48</sup>

3- استتباط التعديلات من القانون المالية لسنة 2021:

جاء قانون المالية لسنة 2021 بتعديلات قليلة في ضرائب ورسوم ويمكن ذكر مجملها في ما يلي.

حددت الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل المتأتية من الإيجار المدني لأمالك العقارية ذات الاستعمال السكني والمهني لم تتغير وذلك حسب الجدول رقم (12). كما استفادة المداخيل التي لا تتعدى 30.000 من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي، وكذلك المداخيل التي تفوق 30.000 وتقل عن 35.000 من تخفيض إضافي. أما نشاطات البحث والتدريس، المراقبة أو كأساتذة مساعدين بصفة مؤقتة تخضع إلى الاقتطاع من المصدر بمعدل 10% محرر من الضريبة. وبالنسبة للأجور الناجمة عن مختلف النشاطات الظرفية ذات الطابع الفكري الأخرى، يحدد معدل الاقتطاع بـ 15% محرر من الضريبة. وعائدات الأسهم والمداخيل المماثلة يحدد معدل اقتطاع من المصدر 15% و 10% بالنسبة لعائدات الديون الودائع والكفالات. أما عائدات السندات الغير الاسمية أو لحاملها 50% محرر من الضريبة. وبالنسبة للفوائد الناتجة عن المبالغ المدونة في دفاتر أو الحسابات الادخار الخاص يحدد معدل اقتطاع كمايلي:

<sup>48</sup>قانون الضرائب والرسوم المباشرة 2020، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب .ص 11-12-14-15-36



الجدول رقم 14: قسط الفوائد الناتجة عن المبالغ المدونة في دفاتر أو الحسابات الادخار الخاص

| النسبة | قسط الفوائد         |
|--------|---------------------|
| 1%     | يقل أو يساوي 50.000 |
| 10%    | يزيد عن 50.000      |

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على قانون المالية لسنة 2021

بالنسبة لفوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية فإنها تخضع لمعدل 15% للضريبة على الدخل الإجمالي. وكذلك الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة فإنها تخضع لمعدل 15% محرر من الضريبة. وفي حالة إعادة استثمار مبلغ فائض القيمة فيطبق عليه معدل مخفض قدره 5%.

بخصوص المداخل التي يحققها الأشخاص الذين يوجد مواطنهم الجبائي خارج الجزائر فتحدد معدلات الاقتطاع من المصدر في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي كمايلي :

الجدول رقم 15: نسبة الاقتطاع من المصدر الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخل التي يحققها الأشخاص الذين يوجد مواطنهم الجبائي خارج الجزائر

| النسبة % | المداخل التي يحققها الأشخاص الذين يوجد مواطنهم الجبائي خارج الجزائر                        |
|----------|--|
| 24%      | لمداخل المدفوعة من طرف المدينين المقيمين في الجزائر  |
| 15%      | لعائدات الأسهم أو الحصص الاجتماعية وكذا المداخل المماثلة                                   |
| 20%      | فوائض القيم الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.   |
| 15%      | مبالغ المدفوعة على شكل أتعاب أو حقوق التأليف للفنانين الذين لديهم موطن جبائي خارج الجزائر. |

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على قانون المالية لسنة 2021

وخصوص الضريبة على أرباح الشركات تفرض على الأنشطة إنتاج السلع بنسبة 19% وبالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار 23% و26% بالنسبة للأنشطة الأخرى ( لم يتغير). وكذلك رسم على القيمة المضافة 9% ( لم يتغير).

بعد تحليل ودراسة قوانين المالية من سنة 2019 إلى غاية سنة 2021 لاحظنا وجود تغيرات طفيفة في ضرائب و الرسوم لسنة 2019 حيث تمثلت في:

- المبالغ المخصصة للدفع مقابل الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة مقيمة بالخارج.
- تغيير في الرسم على القيمة المضافة حيث كان 7% ليصبح 9%.<sup>49</sup>

أما في السنة الموالية لاحظنا مجموعة من التغيرات حدثت في قانون المالية 2020 حيث جاء بمجموعة من الإعفاءات لفئات معينة من ضريبة على الدخل الإجمالي و ضريبة الأرباح على الشركات، فمثلا بخصوص استفادة شباب الذين يقومون بأنشطة ذو مشاريع من إعفاء من ضريبة على الدخل الإجمالي حيث حددت مدة إعفاء من 3 سنوات إلى 6 سنوات. وبالنسبة لأصحاب المخبرات تحصلوا على تخفيض قدر ب 35% ويطبق على الربح الناتج. أما المداخل المتأتية من الإيجار المدني للأموال العقارية ذات الاستعمال السكني والمهني فحددت معدلاتها من الضريبة على الدخل الإجمالي عرفت تفاوت فيما بينها فمثلا المداخل المتأتية من إيجار السكن الجماعي حدد ب 7% بينما ذات الاستعمال الفردي 10%. وتم تأسيس ضريبة لتغطية IRG/TVA والرسم على النشاط المهني سميت بـضريبة الجزائرية الوحيدة حيث تطبق معدلاتها 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع و 12% للأنشطة الأخرى. أما الضريبة على الأرباح الشركات حددت على النحو التالي 19% لأنشطة السلع وبالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات(نستثني وكالات الأسفار) حددت ب 23% و 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى. والرسم على القيمة المضافة بقي على حاله بمعدل 9%.

وبعد تفشي جائحة كورونا عرفت الجزائر أزمة السيولة مما أدى إلى بعض التعديلات في قانون المالية من جانب الضرائب والرسوم، حيث لاحظنا أن معدلات الضريبة بالنسبة للمداخل المتأتية من الأملاك العقارية للاستعمال السكني والمهني لم تتغير. كما تستفيد المداخل التي لا تتعدى 30.000 دج من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أيضا تستفيد المداخل التي تفوق 30.000 دج وتقل عن 35.000 دج من تخفيض إضافي أما بخصوص المداخل التي يحققها الأشخاص الذين يوجد مواطنهم الجبائي خارج الجزائر فتحدد معدلات الاقتطاع من المصدر في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي ب 24% بالنسبة لمدا خيل المدفوعة من طرف المدينين المقيمين في الجزائر، و 15% بالنسبة لعائدات

<sup>49</sup>قانون المالية 2021 جريدة الرسمية /العدد31/83ديسمبر/ص8-9-10

الأسهم و20% بالنسبة لفوائض القيم الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم و15% بالنسبة للمبالغ المدفوعة على شكل أتعاب. وبخصوص ضريبة أرباح على الشركات والرسم على القيمة المضافة لم يتغيران.

بعد استقراننا وتحليلنا لقوانين المالية بداية من 1985 إلى 2021 لاحظنا مايلي:

في سنة 1985 تدخلت الدولة بفرض بعض الضرائب وإعفاء البعض الآخر بهدف معالجة الأزمات. حيث تم تغيير معدل ضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من سنة إلى أخرى، مسجلة قبل الأزمة 60% ثم أصبحت 50% لترتفع في السنة الموالية إلى 55%، وهذا ما يوحي بتدخل الدولة حيث كان قبل الأزمة 60% ثم انخفض إلى 50% حيث قدرت نسبة التخفيض بنسبة 16% لترتفع بعدها تدريجيا. ومن ثم قامت الدولة بإصلاح في المنظومة الضريبية لمواكبة المتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد حيث تم تعويض الضرائب السابقة بضرائب جديدة تمثلت في الضريبة على الدخل الإجمالي وضريبة الأرباح على الشركات والرسم على القيمة المضافة. فلاحظنا بان الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة في اغلب الأزمات التي حدثت بقيت ثابتة بينما ضريبة على الأرباح الشركات عرفت تغييرات كثيرة في معدلاتها لأنها تفرض على المؤسسات الإنتاجية بهدف المحافظة على استمرارية الإنتاج واليد العاملة لأن الأزمة وعدم تدخل الدولة قد يؤدي إلى تدبب في مسار إنتاج المؤسسة وتسريح العمال، لذلك يلزم تدخل الدولة بخفض معدلات الضريبة للحفاظ على مستويات الإنتاج المعهودة.

تعتمد الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية، بحيث تزيد بارتفاع أسعار البترول وتتنخفض بانخفاضه. ففي حالة انهيار أسعار المحروقات تتدخل الدولة بتعديلات في معدلات الضريبة لتعويض الآثار المترتبة على المؤسسات وبذلك تخفيف من حدة الأزمة. وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث التالي وذلك بدراسة العلاقة بين أسعار البترول و الإيرادات العامة.

### المبحث الثاني: أثر الأسعار البترول على الإيرادات الضريبية في الجزائر

بعد تطرقنا في المبحث السابق إلى استنباط تعديلات من قانون المالية في السنوات حدوث الأزمات نطرح السؤال ما إذا كانت هناك علاقة بين الإيرادات الضرائب وأسعار البترول إذا استثنينا الغش و التهرب الضريبي من الإيرادات. فمن جهة لاحظنا انخفاض في معدلات الضرائب ومن جهة ارتفاعها وهذا كله

مرتبطة بانخفاض أو ارتفاع لأسعار المحروقات. وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة اثر أسعار المحروقات على الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال فترات وقوع الأزمات البترولية بما إن الاقتصاد الجزائري مرتبط بقطاع المحروقات وذلك باستعمال برنامج EVIEWS في هذه الدراسة باعتماد على معادلة الانحدار الخطي البسيط.

### المطلب الأول : صياغة وتقدير النموذج القياسي

سنحاول الآن صياغة النموذج المناسب والذي يفسر لنا مدى ترابط بين المتغيرين.

المتغير التابع: يتمثل في الإيرادات العادية ونرمز لها  $rect$ .

المتغير المفسر: يتمثل في أسعار البترول ونرمز لها  $prixpt$ .

يمكن الآن تحديد الشكل الرياضي للنموذج. وشكل الدالة هو كالتالي:

$$rect = f(prixpt)$$

سنقوم باستخدام أسلوب الانحدار البسيط في تقدير النموذج وبالتالي نستخدم الصيغة الخطية والصيغة الرياضية لهذا نموذج هو كالتالي:

$$rect = B_0 + B_1prixpt (i) + \varepsilon(i)$$

(i): الزمن أي قيمة المتغير في السنة  $i$ .

$rect$ : الإيرادات العادية.

$Prixpt$ : أسعار البترول.

$B_0, B_1$ : معاملات النموذج. حيث قمنا باستعمال  $\log$  للحصول على نتائج أفضل.

يلاحظ أن النموذج ذو طابع احتمالي لذلك تم إدراج مقدار الخطأ. الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الإيرادات العادية لكن يصعب قياسها مثل الغش الضريبي والتهرب الضريبي.

وبهدف الحصول على أحسن تقدير للنموذج تم استعمال الصيغة اللوغاريتمية، والصيغة الرياضية تكون كالتالي:

$$\logrect = B_0 + B_1 \logprixpt (i) + \varepsilon(i)$$

المطلب الثاني: تقدير النموذج القياسي

باستخدام طريقة المربعات الصغرى (MCO) وباستعمال البرنامج الإحصائي (eviews9) وبعد إدخال البيانات نحصل الجدولين التاليين:

1 نتائج تقدير النموذج الخطي :

جدول (16): نتائج تقدير النموذج الخطي للإيرادات العادية خلال الفترة 1984-2022

| Dependent Variable: LOGRECT |             |                       |             |          |
|-----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method: Least Squares       |             |                       |             |          |
| Sample: 1984 2022           |             |                       |             |          |
| Included observations: 39   |             |                       |             |          |
| Variable                    | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.    |
| C                           | 7.180234    | 0.730399              | 9.830559    | 0.0000   |
| LOGPRIXPT                   | 1.657227    | 0.200902              | 8.248930    | 0.0000   |
| R-squared                   | 0.647769    | Mean dependent var    |             | 13.09574 |
| Adjusted R-squared          | 0.638250    | S.D. dependent var    |             | 1.439376 |
| S.E. of regression          | 0.865722    | Akaike info criterion |             | 2.599415 |
| Sum squared resid           | 27.73057    | Schwarz criterion     |             | 2.684726 |
| Log likelihood              | -48.68859   | Hannan-Quinn criter.  |             | 2.630024 |
| F-statistic                 | 68.04485    | Durbin-Watson stat    |             | 0.337797 |
| Prob(F-statistic)           | 0.000000    |                       |             |          |

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج (eviews9)

نتائج تقدير النموذج الخطي للإيرادات العادية

$$\logrect = 7.18 + 1.657227 \logprixpt_{(i)}$$

$$(9.83)^* \quad (8.24)$$

$$R^2 = 0.64 \quad N=38 \quad F= 68$$

DW=0.337

prob = 0

حيث أن: \* قيمة إحصائية.  $R^2$  : معامل التحديد. N : عدد المشاهدات.  
DW : DUBIN - WATSON. F : إحصائية فيشر. Prob : احتمال الخطأ.

بانخفاض أسعار البترول بوحدة واحدة تنخفض الإيرادات الضريبية بـ 1.65 وحدة، مع وجود قيمة ثابتة تبدأ منها الضرائب.

2 الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

لدراسة هذا النموذج لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة هل هناك تفسير لإيرادات العادية من قبل أسعار البترول.

1-2 الدراسة الاقتصادية :

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن أسعار البترول ( $B_1$ ) موجبة فهناك علاقة طردية ، هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية. حيث إذا تغيرت أسعار البترول فان الإيرادات العادية تتغير. إذا ( $B_1$ ) لها معنوية اقتصادية.

2-2 الدراسة الإحصائية :

سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختيار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختيار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر  $R^2$  و F معامل التحديد المتعدد.

- اختبار معنوية المعالم: تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج.

الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدر على النحو التالي:

فرضية العدم  $H_0 : B_0=B_1$

فرضية البديلة  $H_1 : B_0 \neq B_1$

من خلال القيم المحسوبة  $T_{cal}$  للمعاملات المقدرة والقيم الجدولية  $T_{tab}$  وأدنى مستوى معنوية  $prob$  وذلك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية  $T_{tab}$  نستخرجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية  $(n-k)$  وتساوي  $36-2=38$  أي:

$$T_{n-k}^{\alpha} = T_{36}^{0.05} = 1.6883$$

| المقدرة | المعاملات | $T_{cal}$ | $T_{tab}$ | Prob |
|---------|-----------|-----------|-----------|------|
| الثابت  | $B_0$     | 0.730     | 1.6883    | 0    |
| prixt   | $B_1$     | 0.200     | 1.6883    | 0    |

من خلال هذا الجدول نلاحظ:

بالنسبة لـ  $B_0$  (الثابت)  $T_{cal} < T_{tab}$  وهكذا نقبل بالفرضية العدم  $H_0$  أي أن  $B_0$  ليس بمعنوية، ومنه يمكن القول أن النموذج لا يقبل ثابت حتى أن الخطأ 47.15% يفوق مستوى المعنوية 5%.

بالنسبة لـ  $B_1$  (أسعار البترول) نلاحظ  $T_{cal} > T_{tab}$  ولدينا أدنى مستوى معنوية لـ  $B_1$  يساوي  $prob = 0.006$  أقل من 5% و عليه نرفض فرضية العدم  $H_0$ ، أي أن  $B_1$  معنوية، ومنه يمكن القول أن أسعار البترول لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير الإيرادات العادية، وبالتالي فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع.

- إختبار المعنوية الكلية للنموذج:

معامل التحديد  $R^2 = 0.64$  وهي قريبة من الواحد، أي أن المتغير المفسر يتحكم بـ 64% من المتغيرات التي تفسر الإيرادات العامة، مما يدل على أن هناك ارتباط بين الإيرادات العامة وأسعار البترول.

إختبار فيشر F: نختبر النموذج ككل من خلال الفرضيتين التالية:

فرضية العدم: أي انعدام العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع  $H_0: B_0=B1=0$

فرضية البديلة: تنص على وجود معامل B1 غير معدوم أي:  $H : B_0 \neq B_1 \neq 0$

نقوم بحساب  $F_{cal} = 14$  ،  $F_{tab} = ?$  نستخرجها من جدول فيشر .

عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية نحسبه بالعلاقة التالية:

$$F_{n-k-1}^k = F_{38-1-1}^1 = F_{36}^1 = 4.08$$

نلاحظ:  $F_{cal} > F_{tab}$  وعليه سنرفض فرضية العدم، ونقبل بالفرضية البديلة والتي تدل على وجود علاقة

خطية معنوية بين الإيرادات العامة أسعار البترول. إذن النموذج ككل له معنوية.



## خلاصة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل دراسة تحليلية لتعديلات على الضرائب والرسوم بسبب الأزمات الاقتصادية وكذلك دراسة قياسية لأثر أسعار البترول على الإيرادات الضريبية في الجزائر. وذلك بإتباع المنهج التحليلي والقياسي لمتغيرات الدراسة وتطورها خلال فترة الدراسة. حيث أولاً بدأنا بقراءة وتحليل التعديلات على الضرائب والرسوم من خلال قوانين المالية في ثلاث فترات قبل حدوث الأزمات وعند حدوثها وبعد وقوعها، ثم تطرقنا إلى الدراسة قياسية لإيجاد العلاقة بين أسعار البترول والإيرادات الضريبية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبارات الإحصائية التابعة له.

بعد قراءتنا لقانون المالية من سنة 1985 إلى غاية سنة 2021 لاحظنا انه بعد الأزمة 1986 قامت الجزائر بإصلاح في المنظومة الضريبية لتواكب تطورات الاقتصادية. ومن أهم هذه الإصلاحات كانت متمثلة بضريبة على الدخل الإجمالي بحيث عوضت مجموعة من الضرائب كانت في نظام القديم وكذلك ضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة. وتعتبر هذه الضرائب أساسية في الإيرادات العامة، كما استنتجنا بان مختلف التعديلات التي وقعت في معدلات الضرائب والتي كانت تتغير كثيرا هي معدلات الضريبة على أرباح الشركات باعتبارها تفرض على المؤسسات الإنتاجية. و بالنسبة لضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة كانت ثابتة في اغلب السنوات لأنها تتعلق بالأفراد.

أما بخصوص الدراسة القياسية استنتجنا وجود معنوية كلية للنموذج، بحيث أسعار البترول تفسر بنسبة 64% الإيرادات الضريبية. وهذا ما يدل على أهمية تغيرات أسعار المحروقات على الإيرادات الضريبية، فأني انهيار للأسعار يؤدي إلى تراجع أو تعديل الضرائب لإصلاح الآثار الناجمة عن انهيار أسعار المحروقات للحفاظ على مستوى نشاط المؤسسات.

# الخاتمة العامة

### الخاتمة العامة:

من خلال موضوعنا هذا والمتمثل في الضرائب كآلية لمعالجة الأزمات الاقتصادية. تطرقنا بداية بالضرائب بصفة عامة وذلك من خلال التعريف بها وتقسيماتها ومعدلاتها المفروضة والإصلاحات الضريبية التي قامت بها، وتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية من جانب الضرائب. كما اشرنا إلى أهم الأزمات التي مرت على الاقتصاد الجزائري بداية من أزمة 1986 وصولاً إلى أزمة 2021.

حيث ذكرنا كيفية معالجة الأزمات عن طريق تدخل الدولة عن طريق سياستها الضريبية وذلك إما بتخفيض معدل الضرائب أو رفعها. وبانهيار أسعار المحروقات لسنة 1986 تغير النظام الضريبي بإدخال إصلاحات جديدة وتم تجسيد ذلك في سنة 1992. وتمثلت هذه الإصلاحات في إحداث ضرائب جديد تعوض ضرائب السابقة بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية. وهذه الضرائب الجديدة هي الضريبة على الدخل الإجمالي وضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة. وتعتبر هذه الضرائب الجديدة من أهم الركائز لتمويل خزينة الدولة.

في الفصل الثاني الذي يخص الجانب التطبيقي قمنا بتحليل واستنباط معدلات الضرائب وذلك من خلال قراءتنا لقوانين المالية من سنة 1985 إلى سنة 2021. حيث لاحظنا تدخل الدولة في حالة وقوع الأزمات تقوم خفض معدلات الضريبة بالنسبة لضريبة على الأرباح الشركات التي تتعلق بالمؤسسات الإنتاجية لأن بالمحافظة عليها نحافظ على اليد العاملة ومستوى الإنتاج. أما ضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة فتتعلق بالأفراد والتي كانت في اغلب السنوات ثابتة. فتدخل الدولة مس الضرائب التي ترتبط بالمؤسسات دون الضرائب التي تتعلق بالأفراد لأن بالمحافظة على المؤسسات نكون قد حافظنا على الأفراد. كما قمنا أيضا بدراسة قياسية حول اثر أسعار البترول على الإيرادات العامة من 1984 إلى 2022. وتوصلنا إلى أن المتغير المفسر يتحكم بنسبة 64% من المتغير التابع المتمثلة في الإيرادات الضريبية، كما وضع نموذج الانحدار البسيط أنه بانهيار أسعار المحروقات يمكن للدولة التدخل في تعديل معدلات الضريبة بـ 1.65 وحدة مع المحافظة على مستوى ثابت من الضرائب تحصل سنويا. وهكذا يمكن إثبات الفرضية الأولى التي تنص على لجوء الدولة الجزائرية أثناء وقوع الأزمات إلى خفض معدلات ضريبة على الأرباح الشركات دون الضرائب الأخرى. في حين ننفي

الفرضية الثانية التي تنص على أن السياسة الضريبية تخص فقط معالجة الاختلالات في الميزانية العامة لدولة.

ومن النتائج المتوصل إليها نجد:

- إن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول حيث أن كل الأزمات الاقتصادية التي مرت على الجزائر تتعلق بها.

- تدخل الدولة عن طريق خفض معدلات الضرائب و المتمثل في ضريبة على الأرباح الشركات عند وقوع الأزمات.

- تقدم الدولة عند وقوع الأزمات إعفاءات ضريبية وذلك بصفة مؤقتة.

- ساهمت الإصلاحات الضريبية التي قامت بها من تخفيف من حدة هذه الأزمات.

- توسيع الإيرادات العادية على الجباية البترولية بهدف تخفيف من حدة الأزمات انهيار أسعار المحروقات.

- معدل الضريبة على أرباح الشركات هو الذي يتغير كثيرا و هذا راجع إلى أنها تفرض على المؤسسات الإنتاجية بهدف المحافظة على لإنتاج واليد العاملة (عدم تسريح العمال) بعكس الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة التي تفرض على الأفراد.

التوصيات :

بعد نهاية دراستنا لموضوع بحثنا والنتائج المتوصل إليها يمكن أن نقدم بعض التوصيات التالية :

- لا بد من إصلاح وعصرنة النظام الضريبي شامل ليتماشى مع تطورات الاقتصادية الراهنة. ويسمح بزيادة الاستثمار ومنه زيادة الوعاء الضريبي.

- للدولة الجزائرية أثناء معالجتها للازمات عدة خيارات في السياسة المالية يمكن اللجوء إليها بشكل عقلائي وبأقل تكلفة وأعلى فائدة والمتمثل في: تقليل الاستهلاك- تخفيض الضريبة- تخفيض النفقات- زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

## الخاتمة العامة

---

- مرونة في الاستعمال أدوات السياسة المالية خاصة الضرائب حيث في حالة ارتفاع أسعار البترول نقوم بتخفيض معدلات الضرائب وذلك لجلب الاستثمارات وزيادة الإيرادات الضريبية أما في حالة انخفاض أسعار البترول نقوم بزيادة في معدلات الضرائب بعقلانية.

قائمة المراجع :

1- مراجع باللغة بالعربية :

الكتب :

1. أحمد حمدي العناني اقتصاديات المالية العامة و نظام السوق دار المعرفة اللبنانية بيروت
2. عادل حشيش أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة الفن المالي لأقتصاد العام دار النهضة العربية لطباعة والنشر بيروت
3. عدلي الباسلي المالية العامة والنظم الضريبية دار كتاب لأردن 2009
4. نفين كمال حامي دور النظام الضريبي في تحقيق أهداف السياسة المالية في مصر 1990-2005 معهد التخطيط القومي القاهرة 2005

المقالات والمجلات العلمية :

1. جمال دقيش أثر الإصلاح الإقتصادي للجزائر في إطار إنتقال إقتصاد السوق 1988-2015 مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية العدد2
2. حميد بوزيدة الضغط الضريبي في الجزائر مجلة الإقتصادية شمال إفريقيا
3. سليمان ناصر اليوم اليوم الدراسي حول السيولة النقدية في الجزائر مجلة الباحث العدد9-2011
4. عبد القادر رشو ضرورة إستعمال وسائل الدفع كبديل عن السيولة في الجزائر 2010-2020مجلة الإستراتيجية للتنمية العدد3-أفريل 2021
5. فتيحة الجوزي حميد بوزيدة ضريبة على القيمة المضافة وانعكاساتها على المالية العامة حالة الجزائر مجلة العلوم الإقتصادية سنة 2020.
6. محمد شريف السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن حالة الجزائر مجلة الجزائرية للمالية العامة العدد1-نوفمبر 2011
7. ناصر مراد تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر مجلة جامعة دمشق مجلد 21 العدد2-2009
8. ناصر مراد تقييم فعالية أصلاح الضريبي في الجزائر مجلة العلوم الإقتصادية التجارة.

تقارير و تشريعات :

1. قانون المالية 1985 جريدة الرسمية العدد 31/72 ديسمبر 1984
2. قانون المالية 1986 جريدة الرسمية 31 ديسمبر 1985
3. قانون المالية 1987 جريدة الرسمية 31 ديسمبر 1986
4. قانون المالية 1989 جريدة الرسمية العدد 31/89 ديسمبر 1997
5. قانون المالية 1999 جريدة الرسمية العدد 31/98 ديسمبر 1998
6. قانون المالية 2000 جريدة الرسمية 31 ديسمبر 1999
7. قانون المالية 2008 جريدة الرسمية العدد 82/ديسمبر 2007
8. قانون المالية 2009 جريدة الرسمية العدد 31/74 ديسمبر 2008
9. قانون المالية 2010 جريدة الرسمية العدد 31/49 ديسمبر 2009
10. قانون المالية 2013 جريدة الرسمية العدد 30/72 ديسمبر 2012
11. قانون المالية 2014 جريدة الرسمية العدد 31/68 ديسمبر 2013
12. قانون المالية 2015 جريدة الرسمية العدد 23/40 يوليو 2015
13. قانون المالية 2019 جريدة الرسمية العدد 30/79 ديسمبر 2018
14. قانون المالية 2021 جريدة الرسمية العدد 31/83 ديسمبر 2020
15. قانون المالية 2022 جريدة الرسمية العدد 30/100 ديسمبر 2021

المؤتمرات والملتقيات :

1 - بوعلي عبد القادر محاضرة الثالثة في الاقتصاد الكلي لسنة الثانية جامعي جامعة بلحاج بوشعب عين تموشنت.

أطروحات ومذكرات:

1- بلوفي عبد الحكيم ترشيد نظام الجباية العقارية دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة 2012-2001.

## قائمة المراجع

2- بوطوبة محمد إشكالية نظام المالي العالمي في ضبط الأزمات والبحث عن الإصلاحات مذكرة لنيل شهادة دكتوراه جامعة أوبكر بلقايد تلمسان 2015-2016.

3- درواسي مسعود السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر 2005-2006.

4- محمود جمام النظام الضريبي وأثاره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة 2009-2010.

5- عجاني رانية و بلعابد حليلة أثر تحفيزات الجبائية على دعم الإستثمار المحلي في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي جامعة 8 ماي 1945 قالمة 2019-2020.

6 - محمد أمين درزسة دور الضرائب وأثارها على الاقتصاد الوطني مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية ونقود و تأمينات 2015-2016.

مواقع الإنترنت :

1- الديوان الوطني للإحصاء [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

2- بنك الجزائر [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

3 - تأجيل أجل إيداع التصريحات ودفع الحقوق و الرسوم الضريبية [www.radioalgerie.dz](http://www.radioalgerie.dz)

4- وزارة المالية مديرية العامة للضرائب قانون الضرائب المباشرة والرسوم 2020 [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)

2- مراجع باللغة الأجنبية :

1. ANDRES Muller, Richard Almy and Michel Engelschalk. real estate bubbles and the economic crises the role of credit standards and impact of tax policy. journal of property tax asse. aao/research exchange. 2009

2. Jean-Marie Monnier . la politique fiscale : objectifs et contraintes. universite paris i-panthéon sorbonne

3. Julian Limberg. banking crises and the modern tax state. socio\_economic review , volume 20, issue 1, 2020



4. K.peren Arin and Faik Koray.do some taxes lag behind others? an empirical investigation of the effects of tax policy in canada [www.links.springer.com](http://www.links.springer.com) 18januray 2006
5. Willem vermeend/ Rickvan plong/ Jan W.Timmer.tax and economy [www.ideas.repec.org](http://www.ideas.repec.org)
6. William Perroudin and Thierry Pujol .lhormonisation fiscale en europe et léconomie français :équilibre général. Parcourir les collections.1991